AE

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/S-19/4
E/1997/13
18 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البندان ٧ (أ) و (ب) من جدول الأعمال المؤقت**
تقارير الهيئات الفرعية واستنتاجاتها وتوصياتها: المسائل الاقتصادية والمسائل البيئية

## مسائل التجارة والبيئة

## مذكرة من الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٩٥/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) جملة أمور منها أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧، عن طريق لجنة التنمية المستدامة، تقريرا عن التقدم المادي المحرز بشأن مسألة التجارة والبيئة.

٢ - ويتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة التقرير المرفق الذي أعدته أمانة الأونكتاد عملا بالقرار ٩٥/٥٠ (انظر المرفق).

---

* A/S-19/1، يصدر لاحقا.

** E/1997/100، يصدر لاحقا.

مرفق

التجارة والبيئة: التقدم المادي المحرز وبعض القضايا المعلقة

تقرير من إعداد أمانة مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

المحتويات (تابع)


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة | ١ - ١٥ | ٤ |
| أولا - التقدم المحرز في النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة | ١٦ - ٤٤ | ٧ |
| ألف- التقدم المحرز على صعيد جدول أعمال القرن ٢١ | ١٦ - ٢١ | ٧ |
| باء - المناقشة اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن تحرير التجارة والتنمية المستدامة | ٢٢ - ٢٧ | ٨ |
| جيم- الوصول إلى الأسواق | ٢٨ - ٤٤ | ١٠ |
| ثانيا - جعل العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة متداعمة | ٤٥ - ٧٦ | ١٤ |
| ألف- التقدم المحرز بشأن جدول أعمال القرن ٢١ | ٤٥ - ٥١ | ١٤ |
| باء - السياسة البيئية والقدرة على المنافسة | ٥٢ - ٥٦ | ١٥ |
| جيم- الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف | ٥٧ - ٦٨ | ١٧ |
| دال - دراسة بعض المقترحات والمبادئ | ٦٩ - ٧٦ | ٢٠ |
| ثالثا - القضايا المعلقة والناشئة | ٧٧ - ١١٠ | ٢٢ |
| ألف- إمكانية الحصول على التكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئيا ونشرها | ٧٨ - ٨٩ | ٢٢ |

المحتويات (تابع)


| | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|
| باء - التجارة والاستثمار والبيئة . . . . . | ٩٠ - ٩٤ | ٢٥ |
| جيم- الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . . . . . | ٩٥ - ٩٨ | ٢٦ |
| دال - انعكاس التكاليف البيئية وندرة الموارد في حساب أسعار السلع الأساسية . . . . . | ٩٩ - ١٠٦ | ٢٧ |
| هاء - تدخيل العوامل الخارجية الإيجابية . . . . . | ١٠٧ - ١٠٩ | ٢٩ |
| رابعا - الاستنتاجات والتوصيات . . . . . | ١١٠ - ١١٨ | ٣٠ |
| ألف - الاستنتاجات . . . . . | ١١٠ - ١١١ | ٣٠ |
| باء - التوصيات . . . . . | ١١٢ - ١١٨ | ٣١ |

## مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير التقدم الذي أحرز في موضوع التجارة والبيئة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وهو يركز على ما أنجز من تقدم في الوفاء بأهداف الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١ "التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها" ولا سيما مجاليه البرنامجيين ألف "النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة"، وباء "جعل العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة متداعمة". ويأخذ التقرير أيضا بعين الاعتبار القرارات المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة التي اعتمدتها لجنة التنمية المستدامة في دوراتها الثانية والثالثة والرابعة، ويلقي الأضواء على بعض القضايا المعلقة التي انبثقت عن المناقشات اللاحقة للمؤتمر.

٢ - ويهتم التقرير بمحصلة المداولات الحكومية الدولية المتعلقة بالتجارة والبيئة التي جرت في إطار منظمة التجارة العالمية، ولا سيما في اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة، وفي الأونكتاد ولجنة التنمية المستدامة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما يهتم بالأعمال التي يضطلع بها في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعتمد التقرير أيضا على وثيقة أعدتها أمانة الأونكتاد مؤخرا من أجل لجنة الأونكتاد المعنية بالتجارة في البضائع والخدمات والسلع الأساسية[1].

٣ - ويدعو جدول أعمال القرن ٢١ إلى بناء توافق آراء في المجالات التي تتلاقى فيها البيئة والتجارة والتنمية في المحافل الدولية وفي السياسات الداخلية لكل بلد (الفقرة ٢-٤). ويركز هذا التقرير على تناول المناقشات الحكومية الدولية التي تتمثل حتى الآن في عملية توعية بصورة أساسية. وقد نجحت المداولات الحكومية الدولية المكثفة في المحافظة على الزخم الذي تولد في المؤتمر من أجل زيادة التوعية والفهم وكسب مساحات أكبر من الثقة والاحترام المتبادلين بين الأوساط التي تعمل في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، وضمان الإعلان الواضح والمتكرر عن الالتزام بتناول مسائل التجارة والبيئة بنهج تقوم على تعددية الأطراف والتعاون.

٤ - كما أسفرت المناقشة اللاحقة للمؤتمر عن تحقيق عدد من النتائج الإيجابية. فأولا، كانت السمة الغالبة على المناقشات السابقة هي الخوف من حدوث تناقضات مهمة بين سياسات التجارة والبيئة، أما المناقشات التي تلت المؤتمر فقد ركزت على استطلاع آفاق التكامل بين قضايا تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتعميق البعد الإنمائي في المناقشات التي تمس معظم القضايا. وساعدت التحليلات المفاهيمية والاستقرائية والمناقشات الدائرة في هذا المجال في استبعاد بعض المخاوف القديمة من عدم قابلية سياسات التجارة والبيئة للتساوق، وهي مخاوف يمكن أن تكون سببا في اختيارات غير موفقة في مجال السياسة.

٥ - وثانيا، تحقق توافق متزايد في الآراء بالنسبة لقبول الإجراءات الايجابية كأدوات فعالة لدعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الجهود المقررة في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتعد صياغة هذه الإجراءات وتنفيذها أحد التحديات المهمة التي يتضمنها جدول أعمال التجارة والبيئة في المستقبل.

٦ - وثالثا، أمكن إيجاد قدر أكبر من الثقة في قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على الاستجابة إلى الاعتبارات البيئية وأهداف التنمية المستدامة. وخلصت لجنة التجارة والبيئة في هذا الصدد إلى أن "المناقشات تظهر أن النظام التجاري المتعدد الأطراف قادر على زيادة إدماج الاعتبارات البيئية ومضاعفة إسهامها في تعزيز التنمية المستدامة دون المساس بطابعه المفتوح والمنصف وغير التمييزي؛ كما يدلل تنفيذ نتائج جولة مفاوضات أوروغواي على أنها تشكل عمليا مساهمة مهمة في هذا المجال"[٢].

٧ - ومع ذلك، فثمة من يرى أن التفاهم المشترك بين المجتمعات المعنية بالتجارة والبيئة والتنمية لا يزال في دور النشوء، وأن الحاجة لا تزال قائمة لايجاد توافق أوسع في الآراء بشأن صياغة جدول أعمال مشترك من أجل التداعم بين التجارة والبيئة والتنمية.

٨ - وعلى صعيد تنفيذ المجال البرنامجي ألف الوارد في الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١ "النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة" اتخذت الحكومات، باختتامها جولة مفاوضات أوروغواي، خطوة مهمة نحو الوفاء بالاحتياجات المحددة في هذا المجال البرنامجي. ومع ذلك فإن بعضا من البلدان النامية لم يستفد من العمليات الأخيرة لتحرير التجارة إلا قليلا، وخاصة البلدان التي تعتمد بشكل مكثف على الأفضليات التجارية والبلدان التي تعتمد بدرجة رئيسية على تصدير السلع الأساسية وبالذات في أفريقيا. ولم يحرز إلا القليل لوقف تهميش أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي.

٩ - ويلاحظ التقرير أيضا أن تحرير التجارة لا بد أن يقترن بسياسات بيئية وسياسات لإدارة الموارد، لكي يتاح له تحقيق أقصى مساهمة ممكنة في تحسين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، عن طريق زيادة كفاءة تخصيص الموارد واستعمالها.

١٠ - وبالنسبة للمناقشة المتعلقة بآثار السياسات البيئية الراهنة على إمكانيات الوصول إلى الأسواق، لم يستدل على وجود آثار بعيدة المدى ناجمة عنها، وإن استمر القلق من تحققها بالنسبة لمنتجات محددة ولبعض الشركات المتوسطة الحجم والصغيرة الحجم ولا سيما في البلدان النامية. ومع ذلك يمكن باتباع سياسات مناسبة على الصعيدين الوطني والدولي تخفيف حدة الشواغل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق والمنافسة فيها.

١١ - ودللت المناقشة اللاحقة للمؤتمر على أن اتجاه المستهلكين لتفضيل المنتجات "غير الضارة بالبيئة" يمكن أن يفتح فرصا تجارية أمام البلدان النامية، وأن يسهل تعامل المنتجين مع التكاليف والمكاسب البيئية. ولا يزال عدد من القضايا يحتاج مزيدا من المناقشة (مثل حجم الأسواق ومدى استقرارها بالنسبة للمنتجات غير الضارة بالبيئة، وإمكانية الحصول على حوافز السعر، والتكاليف، والمسائل المتصلة بالتعريف والتوثيق) حتى يمكن تقدير الإسهام المحتمل لهذه الفرص في تحقيق التنمية المستدامة. ومع أن التوسيم الإيكولوجي قد يسهم، في هذا الصدد، في التحرك صوب الأنماط الاستهلاكية المستدامة، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، إلا أنه كما سلمت بذلك لجنة التنمية المستدامة يمكن أن يؤثر أيضا في التجارة. وعليه، اتجهت المناقشات اللاحقة للمؤتمر إلى التعامل بشكل متزايد مع التوسيم الإيكولوجي باعتباره مسألة تتعلق بالتجارة.

١٢ - وبخصوص المجال البرنامجي باء "جعل العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة متداعمة"، اتخذت الحكومات خطوات لضمان إدراج موضوع التجارة والبيئة في برامج عمل منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسواها من المنظمات الحكومية الدولية. وأكدت المناقشات أيضا ضرورة تحسين التنسيق بين مسؤولي التجارة ومسؤولي البيئة على الصعيد الوطني. وقامت لجنة التنمية المستدامة بدور مهم في تعزيز التعاون وكفالة التكامل في أعمال منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأيضا فيما يتعلق بالتعرف على الفجوات القائمة.

١٣ - واتجهت المناقشات اللاحقة للمؤتمر بشكل واضح إلى تأييد ودعم الحلول المتعددة الأطراف التي تقوم على أساس التعاون الدولي وتوافق الآراء باعتبارها أفضل السبل المتاحة للحكومات وأكثرها فعالية في معالجة المشاكل البيئية ذات الطابع العابر للحدود أو العالمي. وفي هذا السياق، وفي حين حظي الدور المهم للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بالتأييد، جرت مناقشة كبيرة بشأن أدوات السياسة التي توظف لتحقيق أهداف هذه الاتفاقات.

١٤ - وتركزت معظم مناقشات التجارة والبيئة على صلة تدابير التجارة التي ترد في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بأحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف. واختلفت الآراء بشأن ضرورة إجراء أي تعديلات في أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأمكن مع ذلك إحراز تقدم في إيجاد تفاهم واحترام متبادلين بين الأوساط التي تعمل في مجالي التجارة والبيئة. ومن ناحية أخرى، يمكن وضع عدد من التوصيات للحيلولة دون نشوء صراع بين تلك الأوساط بالاهتمام، مثلا، بتنسيق السياسات على الصعيد الوطني وتحسين آليات الامتثال وتسوية المنازعات المتاحة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويتزايد الاعتراف أيضا بأهمية الاجراءات الإيجابية وبإمكانية تحويلها إلى عناصر أساسية في مساعدة البلدان النامية على الانضمام كأطراف في الاتفاقات البيئية وفي حل المشاكل البيئية التي تسعى هذه الاتفاقات إلى القضاء عليها، تمشيا مع مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المختلفة.

١٥ - وأظهرت المناقشات ضرورة تناول عدد من القضايا المعلقة والجديدة حتى يمكن المضي قدما في بناء نهج متوازن ومتكامل فيما يتعلق بجدول أعمال التجارة والبيئة والتنمية المستدامة. وينبغي في هذا المضمار التركيز على تعزيز التجارة والاستثمار والاعتماد على التفاعل الممكن بين عمليات تحرير التجارة والاصلاح الاقتصادي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والبيئة. ويتطلب هذا الأمر دراسة دور الاستثمار والأدوات الاقتصادية والمبادرات الأخرى في توسيع نطاق الخيارات اللازمة لتنفيذ الاجراءات الإيجابية تنفيذا فعالا، بما في ذلك حيازة التكنولوجيات السليمة بيئيا وتعميمها، وإشراك قطاع الأعمال والمجتمع المدني في صياغة هذه الإجراءات. ويشير التقرير ايضا إلى بعض العناصر التي يمكن أن تسهم في تحديث جدول أعمال البيئة/التجارة والتنمية، الوارد في الفقرة ٢-٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١.

## أولا - التقدم المحرز في النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة

### ألف - التقدم المحرز على صعيد جدول أعمال القرن ٢١

١٦ - يتضمن المجال البرنامجي ألف، الوارد في الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١ "النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة"، عدة أهداف تتعلق بالسياسة العامة منها: (أ) تشجيع قيام نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي ومنصف؛ (ب) تحسين إمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق؛ (ج) تحسين أداء أسواق السلع الأساسية ووضع سياسات سليمة وملائمة وثابتة للسلع الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق المساهمة المثلى لقطاع السلع الأساسية في التنمية المستدامة، مع مراعاة الاعتبارات البيئية.

١٧ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية اتخذت الحكومات خطوة كبيرة بإكمالها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويؤدي التطبيق المتوازي لنتائج الجولة إلى إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف المذكورة أعلاه. وعلى صعيد آخر، أحرزت كثرة من البلدان النامية تقدما في تنفيذ اصلاحات اقتصادية واسعة النطاق تمكنها من الاستفادة من البيئة التجارية الأكثر انفتاحا، وقد استطاعت بذلك أن تهيئ لنفسها خيارات أفضل في مجالات عديدة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٨ - ومع ذلك، لا يزال عدد من القضايا المعلقة يعيق بثقله تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١. فأولا، تواصل الحكومات التشديد على أهمية ألا يجري تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف باللجوء إلى التدابير التي تتخذ من طرف واحد، وعلى ألا يتذرع بالشواغل البيئية والاجتماعية في الأغراض الحمائية. وثانيا، يوجد عدد من البلدان لم يستفد إلا قليلا من عملية تحرير التجارة التي جرت في الآونة الأخيرة. ولاحظت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية بقلق "استمرار تعرض بعض البلدان النامية لمصاعب

كبرى، لا سيما البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على نظام الأفضليات التجارية، والبلدان التي يزيد ما تستورده من الأغذية عما تصدره منها، والبلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية، ولا سيما في أفريقيا"[٣]. ومن ناحية أخرى لم يبذل إلا أقل الجهد لوقف تهميش أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي[٤]. وجاء في إعلان ميدراند الذي اعتمده الأونكتاد في دورته التاسعة "أن أقل البلدان نموا، وخاصة الواقعة في أفريقيا، وسائر البلدان النامية لا تزال مهمشة بسبب ضعف الطاقات في مجال العرض وعاجزة عن الإفادة من التجارة"[٥].

١٩ - وثالثا، لم يتحقق في تجارة السلع الأساسية تقدم يذكر أبعد من الآثار الإيجابية التي نجمت عن اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالزراعة. ويمكن في هذا الصدد الإشارة خصوصا إلى أنه منذ انعقاد المؤتمر لم تحقق كثرة من البلدان النامية، لا سيما أقلها دخلا، تقدما ذا شأن في تنويع انتاجها للتخلص من اعتمادها المكثف على عدد محدود من السلع الأساسية.

٢٠ - وسبق للجنة التنمية المستدامة التأكيد على أنه "لكي تنتفع جميع البلدان النامية من تحرير التجارة انتفاعا كاملا، من المهم أيضا أن يتحقق إنجاز على صعيد الأهداف الأخرى المبينة في جدول أعمال القرن ٢١، وعلى الأخص، تحسين أداء أسواق السلع الأساسية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية وزيادة المساعدات المالية بما في ذلك تخفيف عبء الديون"[٦] وهو تأكيد لا تزال له وجاهته بالنسبة للجهود التي تبذل في سياق وضع السياسات العامة.

٢١ - وخلال التسعينات، لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا متزايد الأهمية في تزويد البلدان النامية بمصادر طويلة الأجل لرأس المال. وفي عام ١٩٩٥ وصل حجمه في البلدان النامية إلى مستويات قياسية شارفت ١٠٠ بليون دولار[٧]. وثمة بلدان نامية أصبحت من المستثمرين الخارجيين المهمين وأسهمت في عام ١٩٩٥ باستثمارات تقرب من ٤٧ بليون دولار. ورغم الاتجاه الايجابي العام في مجال الاستثمار الدولي، لا يزال هناك أيضا مجال للقلق. فعلى الصعيد الإقليمي ظل تهميش القارة الأفريقية من ناحية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مدعاة للانزعاج: فقد اتسمت تدفقاته إلى أفريقيا في عام ١٩٩٥ بالركود إلى حد كبير وبقيت في حدود خمسة بلايين دولار. وأخذا بعين الاعتبار ضخامة احتياجات القارة الأفريقية من رؤوس أموال والتحديات البيئية الصعبة التي تواجهها، يصبح هذا الاتجاه مصدرا للقلق بوجه خاص.

## باء - المناقشة اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن تحرير التجارة والتنمية المستدامة

٢٢ - حيث أن التقدم اللاحق لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في مجالات الأولوية الأخرى المحددة في جدول أعمال القرن ٢١، مثل توفير الموارد المالية الاضافية والوصول الى التكنولوجيا ونقلها،

لم يحقق بعد التوقعات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، أصبح تحرير التجارة وتحسين الوصول الى الأسواق أكثر ضرورة بوصفه وسيلة لتوليد موارد التمويل للتنمية المستدامة[٨].

٢٣ - وأثناء المناقشات في اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة، رأى كثيرون أن العمل الإضافي ينبغي أن يركز على التجارة والتدابير المتعلقة بالتجارة التي يطبقها أعضاء منظمة التجارة العالمية وستبقى بعد أن يتم تنفيذ نتائج جولة أوروغواي بالكامل[٩]. وقد أشير بصفة خاصة الى تصاعد التعريفات وذروة التعريفات، وإعانات الانتاج والتصدير، والضرائب الداخلية المرتفعة، لا سيما المفروضة على المنتجات المدارية، والقيود والضرائب المفروضة على الصادرات، والتجارة بإشراف الدولة، ومختلف الحواجز غير الجمركية. وقد دعت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الرابعة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى القيام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومع أخذ العمل الجاري في منظمة التجارة العالمية في الاعتبار، بدراسة كيف يمكن أن تسفر زيادة تحرير التجارة عن مزايا بيئية وتسهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك دراسة التحليلات الأخيرة المتعلقة بهذه المواضيع.

٢٤ - وبينما تركزت المداولات على الزراعة، جرت أيضا الإشارة الى الحاجة لدراسة المنافع البيئية المحتملة التي يمكن أن تتحقق من تقليل وإزالة ما تبقى من تشوهات وتقييدات تجارية تؤثر على القطاعات والمنتجات التي للدول النامية مصلحة تصديرية خاصة فيها، مثل المنسوجات والملبوسات، والجلود ومنتجات الجلود، والأحذية، ومنتجات الغابات، والأسماك ومنتجات الأسماك، والمواد المعدنية ومنتجات التعدين، والمنتجات الزراعية، وغير ذلك من المنتجات المعتمدة على المصادر الطبيعية والسلع الأولية[١٠].

٢٥ - وفي العملية اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أحرز تقدم في تحسين فهم العلاقة بين تحرير التجارة والمنافع البيئية والتنمية المستدامة. وحسب النظرية الاقتصادية، يمكن لتحرير التجارة أن يسفر عن تقليل الآثار البيئية السلبية إذا لم تكن هناك أوجه خلل كبيرة في الأسواق والسياسات. فأولا، يمكن عن طريق تحسين كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها، أن يسفر تحرير التجارة عن استخدام مدخلات أقل (بما في ذلك الموارد البيئية) للحصول على نفس مستوى الناتج من السلع والخدمات. وثانيا، سيساعد تحرير التجارة، عن طريق توليد النمو، في زيادة الطلب على النوعية البيئية وتخفيف الضغوط البيئية المرتبطة بالفقر. ومن شأن اتاحة فرص جديدة في الأسواق للبلدان النامية أن يقلل من اعتماد تلك البلدان على الأنشطة التي تستخدم الموارد بكثافة. ومن المرجح أن يعزز تحسين مستويات المعيشة كلا من قدرة البلدان على تكريس موارد أكثر لحماية البيئة واستعدادها للقيام بذلك.

٢٦ - وقد لوحظ أن تحرير التجارة ينبغي أن تصاحبه سياسات بيئية وسياسات لإدارة الموارد لكي يحقق كامل إمكانات مساهمته في تحسين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تخصيص الموارد واستخدامها بمزيد من الكفاءة. وفي هذا السياق، أعلنت لجنة التنمية المستدامة "أن زيادة تحرير التجارة

شرط ضروري من شروط التنمية المستدامة ولكنه غير كاف"، وأنه "يلزم إتمام تحرير التجارة بالأخذ بسياسات بيئية سليمة"[١١].

٢٧ - وقد لاحظت لجنة التنمية المستدامة أن "للحكومة الوطنية مصلحة في تحليل الآثار البيئية والاجتماعية للتغيرات الكبيرة الطارئة على حجم الانتاج وتكوينه وعلى أنماط الاستهلاك، بما في ذلك التغيرات الناجمة عن إصلاح السياسات التجارية، ولها مصلحة أيضا، إذا اقتضى الأمر ذلك، في ادخال ما يلزم من تعديلات في السياسة بغية علاج أوجه الخلل في الأسواق والسياسات وتدخيل التكاليف البيئية"[١٢]. وقامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كجزء من عملها بشأن وضع مبادئ توجيهية إجرائية، بوضع إطار للاستعراضات المتعلقة بالتجارة والبيئة[١٣]. ويمكن للحكومات أن تستخدم الاستعراضات البيئية على الصعيد الوطني. وهناك حاجة لمزيد من العمل المتعلق بالجانبين المفاهيمي والمنهجي. فقد أكدت لجنة التنمية المستدامة "أهمية وضع إطار لتيسير تقييم الأثر البيئي للسياسات التجارية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" ودعت برنامج الأمم المتحدة للبيئة[١٤] الى الاضطلاع، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بعمل في هذا المجال.

## جيم - الوصول الى الأسواق

### ١ - السياسات البيئية والوصول الى الأسواق

٢٨ - من أجل تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١ بنجاح، من المهم كفالة ألا تؤدي المتطلبات البيئية في البلدان المستوردة الى آثار معاكسة لا لزوم لها بالنسبة للصادرات، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية.

٢٩ - وتأخذ المتطلبات البيئية شكل معايير ولوائح تقنية، ومتطلبات بشأن محتوى المنتج (مثل القواعد التنظيمية التي تحد من كمية المواد الخطرة التي يمكن اكتشافها في المنتج)، ومتطلبات بشأن المحتوى المعاد تدويره، ومتطلبات التوسيم والتغليف، وفرض الضرائب والرسوم، وكذلك سلسلة من التدابير الطوعية، مثل التوسيم الايكولوجي. وعدا عن المعايير الطوعية وعن القواعد التنظيمية التقنية الإلزامية التي تنفذها الحكومات، قد تفرض الشركات أو قد يفرض المستوردون من القطاع الخاص بعض المتطلبات على الموردين الأجانب. وأخيرا، يمكن لحملات المنظمات غير الحكومية أن تؤثر على شروط الوصول الى الأسواق.

٣٠ - ولدى تناول مسألة ما إذا كانت قواعد التجارة القائمة توفر ضمانات كافية (بما في ذلك من خلال أحكام الشفافية)، ولمعالجة السياسات البيئية التي لها تأثيرات كبيرة على التجارة، تركزت المناقشات على مجموعتين من المسائل: (أ) هل المتطلبات البيئية تختلف عن التدابير الأخرى التي تغطيها أحكام منظمة التجارة العالمية؟ و (ب) كيف أثرت السياسات البيئية على الوصول الى الأسواق، لا سيما بالنسبة للصادرات من البلدان النامية؟

٣١ - وفيما يتعلق بالمسألة (أ) يجادل البعض بأن المتطلبات البيئية لا تختلف عن المعايير والقواعد التنظيمية التقنية الأخرى التي تغطيها اتفاقية الحواجز التقنية للتجارة. ويجادل البعض الآخر بأن المعايير البيئية والقواعد التنظيمية التقنية البيئية تختلف في أنها تتألف من تدابير: '١' طوعية الى حد كبير؛ '٢' قد تستند الى أساليب تجهيز وانتاج لا تتصل بالمنتجات؛ '٣' قنوات نشر المعلومات الخاصة بها أقل وضوحا؛ و '٤' تقوم على مبدأ الحيطة.

٣٢ - غير أن اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة خلصت الى أنه لا يلزم إدخال تعديلات على قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل كفالة الشفافية الكافية للتدابير البيئية القائمة المتعلقة بالتجارة[١٥]. ولكنها لاحظت أن بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية يتعاملون مع بعض الإخطارات على نحو مختلف.

٣٣ - وبالنسبة لموضوع الوصول الى الأسواق، لا يوجد دليل يوحي بأن السياسات البيئية القائمة لها تأثير معمم على الوصول الى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية. ويرجع هذا جزئيا الى أن المتطلبات البيئية المتصلة بالمنتجات ليست واسعة الانتشار بعد. غير أن الدراسات التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تبين أن المتطلبات البيئية أكثر تواترا في بعض القطاعات، من بينها قطاعات التصدير التي تهم البلدان النامية، وأن الشواغل المتعلقة بالوصول الى السواق والمنافسة تبدو أكبر في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم[١٦]. وما زالت التدابير الانفرادية والخارجية تولد القلق.

٣٤ - وتبين دراسات الأونكتاد أنه يمكن التخفيف من الشواغل بشأن الوصول الى الأسواق عن طريق التزويد الآني بالمعلومات، وبناء القدرات، ودعم الوصول الى التكنولوجيا ونقلها، واقامة مرافق الاختبار والتوثيق، وغير ذلك من السياسات والتدابير.

٣٥ - وعلاوة على ذلك، اقترح في جدول أعمال القرن ٢١ وفي المداولات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التي جرت في الأونكتاد زيادة تطوير بعض المفاهيم والاقتراحات التي يمكن أخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ السياسات البيئية التي تنطوي على آثار تجارية هامة، مثل الشفافية، وأقل تقييد تجاري، والحاجة الى أخذ الظروف والاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية في الاعتبار[١٧].

٢ - الفرص التجارية للمنتجات غير الضارة بالبيئة

٣٦ - لاحظت لجنة التنمية المستدامة أن تفضيل المستهلك للمنتجات "غير الضارة بالبيئة" قد يؤدي إلى إتاحة فرص تجارية في فئات من البلدان من بينها البلدان النامية[١٨]. ومن ناحية أخرى، قد تثير المطالبات البيئية في بعض الأحيان عوائق غير رسمية في وجه التجارة. وقد اضطُلع باستقصاءات لفئات مختلفة من المنتجات المفضلة من الناحية البيئية، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى فهم أفضل للدور المحتمل الذي يمكن أن يؤديه تعزيز الفرص التجارية للمنتجات غير الضارة بالبيئة في التنمية المستدامة، مما يتطلب إجراء مزيد من التحليل لحجم واستقرار أسواق المنتجات غير الضارة بالبيئة، واحتمالات الحصول على أسعار

مخفضة، وتكاليف إنتاج، واعتماد هذه المنتجات وتسويقها، والمشاكل المتصلة بتعريف هذه المنتجات وتحديد مواصفاتها، والمسائل المتصلة باعتماد المنتجات[١٩]. وفي الأونكتاد واللجنة المعنية بالتجارة والبيئة وغيرهما من المحافل، لاحظ البعض أنه لا يمكن استغلال هذه الفرص بسهولة لأنها تتطلب دراية فنية وتكنولوجيا وموارد قد لا تكون متوافرة دائما للبلدان النامية.

٣٧ - ويمكن للحكومات والوكالات الدولية، بما فيها مركز التجارة الدولية، والقطاع الخاص مساعدة البلدان النامية في دخول الأسواق المتخصصة للمنتجات المفضلة من الناحية البيئية. ويمكن توجيه بناء القدرات نحو تحديد أسواق المنتجات غير الضارة بالبيئة، وزيادة الوعي بهذه الفرص بين المنتجين، وتوفير المعلومات للمستهلكين، وزيادة العرض، وتحسين تسويق هذه المنتجات.

٣٨ - ومن الناحيتين النظرية والعملية، يمكن إيجاد تكامل بين الاتجار بالمنتجات غير الضارة بالبيئة وتدخيل التكاليف البيئية من قبل المنتجين، بحيث يمكن تحميل المستهلك الزيادة في الأسعار نتيجة للفروق في نوعية المنتجات.

٣ - التوسيم الإيكولوجي

٣٩ - في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، جرى النظر في مسألة التوسيم الإيكولوجي ضمن إطار أنماط الاستهلاك المتغيرة[٢٠]، ولكن ليس بوصفها من المسائل التجارية الرئيسية. أما في الفترة اللاحقة للمؤتمر، فقد جرت مداولات حكومية دولية مكثفة في الأونكتاد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة العنية بالتجارة والبيئة، وفي محافل أخرى، بشأن العلاقة بين التوسيم الإيكولوجي والتجارة الدولية.

٤٠ - ويمكن تفسير هذا التطور بعدة عوامل. ففي المقام الأول، ومنذ انعقاد المؤتمر، وسّعت تغطية برامج التوسيم الإيكولوجي لتشمل المنتجات الرائجة تجاريا. وثانيا، شمل التوسيم الإيكولوجي تدريجيا تحليل دورة الحياة، مما قد يؤدي إلى استخدام معايير تتصل بأساليب التجهيز والإنتاج غير المتصلة بالمنتجات. وثالثا، أثارت حالات محددة، مثل اقتراح النمسا وضع العلامات الإيكولوجية على الأخشاب المدارية واقتراح الاتحاد الأوروبي وضع العلامات الإيكولوجية على الورق، القلق بشأن تأثيرات التوسيم الإيكولوجي على التجارة. وأخيرا، يمس مفهوم التوسيم الإيكولوجي عدة جوانب من العلاقة بين التجارة والبيئة، وخصوصا مسألة أساليب التجهيز والإنتاج غير المتعلقة بالمنتجات، والتعريف القانوني للمنتجات المشابهة.

٤١ - وقد اعترفت لجنة التنمية المستدامة بأن التوسيم الإيكولوجي له أثره على التجارة[٢١]. وقـُدمت عدة مقترحات تهدف إلى تعزيز المواءمة بين الأهداف البيئية للتوسيم الإيكولوجي والمصالح التجارية. وتعمل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس على وضع مقاييس دولية موحدة للتوسيم الإيكولوجي، كجزء من السلسلة

١٤ ٠٠٠، التي يمكن لهيئات التوسيم الإيكولوجي أن تلتزم بها على أساس طوعي. وتوفر هذه المقاييس مبادئ توجيهية مفيدة لتنفيذ برامج التوسم الإيكولوجي، وتشمل، في جملة أمور، المعايير البيئية للمنتجات، والشفافية، والجوانب التجارية، والوصول إلى الأسواق، والاعتراف المتبادل.

٤٢ - ولم يتحقق تقدم كبير في بناء توافق آراء بشأن كيفية التعامل مع مسألة أساليب التجهيز والإنتاج غير المتصلة بالمنتجات. فبينما تعترف المقاييس ذات الصلة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، باستخدام تحليل دورة الحياة، بل وتشجع استخدامه، فإنها لا تعالج بالتحديد الجوانب التجارية لاستخدام المعايير المتصلة بأساليب التجهيز والإنتاج في برامج التوسيم الإيكولوجي[٢٢]. والأداة الوحيدة المشار إليها في المقاييس ذات الصلة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والتي يمكن أن تكون مفيدة في معالجة هذه الجوانب، هي الاعتراف المتبادل.

٤٣ - ويتطلب الاعتراف المتبادل، الذي يعتبر مسألة معقدة من الناحية العملية، أن يتم وضع برنامج التوسيم الإيكولوجي أولا في البلد المصدِّر، وهذا أمر ثبتت صعوبته في العديد من البلدان النامية. ويوفر مفهوم التكافؤ مرونة أكبر، إذ أنه لا يتضمن هذا الشرط. وبالرغم من أن عددا من المحافل أوصى باستكشاف مبدأ التكافؤ، لم يتحقق تقدم كبير في هذا الشأن. وتبيَّن في النهاية من محاولات إدراج هذا المفهوم في المبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس أن هذه المسألة شديدة التعقيد.

٤٤ - وقد ركزت المداولات التي دارت في اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة على مسألة ما إذا كان الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة يغطي برامج التوسيم الإيكولوجي التي تستند إلى تحليل دورة الحياة. وقد اختلفت آراء أعضاء منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن. وشددت اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة على ضرورة اتباع أعضاء منظمة التجارة العالمية أحكام الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة وقواعد حسن السلوك التي يتضمنها، بما فيها تلك المتعلقة بالشفافية، "دون الإخلال بآراء أعضاء منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتغطية الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة وتطبيقه على بعض جوانب النظم/البرامج والمعايير الاختيارية للتوسيم الإيكولوجي هذه، مثل الجوانب المتعلقة بأساليب التجهيز والإنتاج غير المتصلة بالمنتجات، وبالتالي على التزامات الأعضاء بموجب هذا الاتفاق بشأن تلك الجوانب"[٢٣].

## ثانيا - جعل العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة متداعمة

### ألف - التقدم المحرز بشأن جدول أعمال القرن ٢١

٤٥ - يشمل المجال البرنامجي باء، "جعل العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة متداعمة"، في جملة أمور، الأهداف التالية:

(أ) جعل سياسات التجارة الدولية والبيئة سياسات متداعمة لصالح التنمية المستدامة؛

(ب) توضيح دور مجموعة "غات" والأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى في التعامل مع القضايا المتصلة بالتجارة والبيئة؛

(ج) تشجيع قيام الصناعات بدور بنّاء في معالجة قضايا البيئة والتنمية.

٤٦ - وفيما يتعلق بالهدف (أ)، اتخذت حكومات كثيرة خطوات، بما في ذلك عن طريق الآليات المؤسسية، لتحقيق المزيد من التكامل بين التجارة والبيئة على الصعيد الوطني، وذلك على سبيل المثال عن طريق العمل على تحسين التنسيق بين وزارتي التجارة والبيئة. وفي عدد من الحالات شاركت المنظمات غير الحكومية مشاركة أوسع. وأكدت المناقشات في كثير من المحافل مثل لجنة التنمية المستدامة، والأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على أن تحسين التنسيق بين الوزارات المختصة على الصعيد الوطني[٢٤] يمكن أن يساعد على منع التضارب بين التجارة والبيئة والتنمية. ولبناء القدرات المؤسسية أهمية رئيسية في هذا الصدد.

٤٧ - وفيما يتعلق بالهدف (ب)، اتخذت الحكومات خطوات لتدرج على نحو ثابت أنشطة المتابعة لجدول أعمال القرن ٢١، لا سيما في مجال التجارة والبيئة، في برامج عمل مجموعة "غات"/منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة.

٤٨ - وفي حالة مجموعة "غات"/منظمة التجارة العالمية، فإن ديباجة الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية يشمل، لأول مرة في سياق النظام التجاري المتعدد الأطراف، إشارة إلى هدف التنمية المستدامة وإلى ضرورة حماية البيئة وحفظها. وإضافة إلى ذلك، أدرجت منظمة التجارة العالمية إشارات إلى البيئة في مختلف الاتفاقات. كما أن قرار مراكش الوزاري بشأن التجارة والبيئة المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ ينص على ولاية واختصاصات للجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالتجارة والبيئة. وأصدر المؤتمر الوزاري لسنغافورة توجيها إلى اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة بأن تواصل عملها، في إطار اختصاصاتها القائمة.

٤٩ - وفيما يتعلق بالأونكتاد، اعترفت الحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بأنه "ينبغي للأونكتاد، آخذا في اعتباره أهمية الترابط بين التنمية والتجارة الدولية والبيئة، أن يقوم بدور هام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١"[٢٥]. وبعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قام مجلس التجارة والتنمية[٢٦] بزيادة توضيح دور الأونكتاد في مجال التجارة والبيئة وأيدته ذلك الجمعية العامة. وجدد الأونكتاد التاسع ولاية الأونكتاد بشأن التجارة والبيئة والتنمية. ونشأت ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التجارة والبيئة من الدورات المتتالية لمجلس إدارته. وفضلا عن ذلك، قامت لجنة التنمية المستدامة بدور هام في تشجيع التعاون والتكامل في عمل منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفي تحديد الفجوات. وكان هناك تفاعل مفيد من بين لجنة التنمية المستدامة وبقية المحافل. وعلى سبيل المثال، أيد الأونكتاد التاسع العمل الذي اقترحته لجنة التنمية المستدامة على الأونكتاد في دورتها الرابعة. وبالمثل، فإن الدورة الأولى للجنة الأونكتاد المعنية بالتجارة في البضائع والخدمات والسلع الأساسية ستبحث، في جملة أمور، التقدم الذي أحرز مؤخرا والقضايا المعلقة في مجال تحقيق التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية، لا سيما بهدف توفير مدخلات للاستعراض الذي ستقوم به لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الخامسة، والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٩٧.

٥٠ - وفيما يتعلق بالهدف (ج)، هدف تشجيع قيام الصناعة بدور بنّاء في معالجة المسائل البيئية والإنمائية، شجعت محافل كثيرة التفاعل مع القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع قطاع الخدمات المالية منذ عام ١٩٩٢. وشمل هذا التعاون تشجيع اصدار المصارف وصناعة التأمين لبيانات بشأن التزامها بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، فضلا عن تنظيم حلقات عمل، ونشر رسائل إخبارية. وأحرز تقدم في إدراج القضايا والاعتبارات البيئية في ممارسات قطاع الخدمات المالية، أي القضايا والاعتبارات المرتبطة بالاستثمار وإدارة المخاطر.

٥١ - وفضلا عن ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على وعد المساهمة في الأهداف البيئية، ويشجع، بقدر ما يتعلق الأمر بتكامل الاقتصادات، نقل ومواءمة التكنولوجيات غير الضارة بيئيا عبر الحدود. بيد أنه ليس من الواضح إلى أي مدى ساهم المستثمرون الأجانب بدور قيادي كاف فيما يتعلق بتحقيق الأهداف البيئية المحلية والعالمية. وهناك حاجة إلى المزيد من العمل بهدف تعزيز التعاون بين الحكومات المضيفة والمستثمرين لضمان تحقيق كامل المساهمة المحتملة التي يمكن أن يقدمها القطـــاع الخاص عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويرد أدناه مزيد من التحليل لهذه المسألة (الجزء ثالثا - باء)

## باء - السياسة البيئية والقدرة على المنافسة

٥٢ - منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تطورت كثيرا المناقشة بشأن العلاقة بين السياسة البيئية والقدرة على المنافسة[٢٧]. وساعدت التحليلات المفاهيمية والتجريبية، لا سيما في الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على تحسين فهم مسألة القدرة على المنافسة وإزالة مصادر

الاحتكاك المحتملة. وعلى سبيل المثال، ثبت أن المخاوف المتعلقة بالتنافس على إزالة قيود المعايير البيئية على إثر تحرير التجارة، أو "إلقاء النفايات الضارة بالبيئة" أو نقل الصناعات الملوثة إلى البلدان الأقل صرامة بيئيا، هي مخاوف لا مبرر لها إلى حد كبير. ورفضت الحكومات بقوة القيود التجارية المتضاربة أو الحمائية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية (مثل الرسوم التعويضية "الخضراء") للتعويض عما ينجم عن تطبيق السياسات البيئية من آثار سلبية، حقيقية أو متصورة، فيما يتعلق بالقدرة على المنافسة[٢٨]. وهكذا تكون الحكومات قد أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (الفقرة ٢-٢٢ (هـ)).

٥٣ - لذلك، ما دامت السياسات البيئية تمتثل لمبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف، فإن تأثيرها في القدرة على المنافسة نحى جانبا بوصفه مسألة تتعلق بقواعد التجارة. بيد أنه من المهم بحث تأثيرات السياسات البيئية في القدرة على المنافسة من وجهة نظر صنع السياسات البيئية والإنمائية. وعلى سبيل المثال، وكما ذكر أعلاه، فإن هناك حاجة إلى تحسين فهم العلاقة بين تدخيل العناصر الخارجية البيئية والقدرة على المنافسة، لا سيما في مجال السلع الأساسية. وفي الآونة الأخيرة تركزت المناقشة، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو، على الروابط الايجابية بين التشدد البيئي والقدرة على المنافسة الدولية، وعلى الحالات التي يمكن أن تكون "مؤكدة النجاح". وبصورة عامة، يمكن أن تنشأ آثار ايجابية في الحالات التي يمكن فيها تحقيق زيادة إنتاجية الموارد أو التي تتحقق فيها مزايا سعرية.

٥٤ - إن الدورة المشتركة لخبراء التجارة والبيئة التي عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "لم تحدد وجود علاقة منظمة بين السياسات البيئية القائمة والقدرة على المنافسة"[٢٩]. وبالمثل، يفهم من العمل الذي أنجز في الأونكتاد حتى الآن أن هناك عوامل عديدة لها علاقة بتأثيرات السياسات البيئية في القدرة على المنافسة، بما في ذلك العوامل الخاصة بشركات أو قطاعات محددة والعوامل العامة التي يمكن أن تختلف باختلاف مستوى التنمية، مثل توافر البنية الأساسية البيئية، والسياسات الحكومية.

٥٥ - ويحتمل أن تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الكثيفة الاستخدام للموارد، أكثر من غيرها، لآثار سلبية على قدرتها على المنافسة نتيجة لبعض أنواع السياسات البيئية. كذلك فإن التكوين القطاعي للصادرات، والحصة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الصادرات، وضعف الطلب المحلي على المنتجات غير الضارة بالبيئة، هي أمور يمكن أن تجعل البلدان النامية أكثر معاناة نسبيا من تأثيرات المتطلبات البيئية في القدرة على المنافسة. ويبلغ خطر التأثيرات السلبية في القدرة على المنافسة في فرادى البلدان، لا سيما البلدان النامية، أقصاه في حالة طلب تطبيق أساليب تجهيز وإنتاج محددة و/أو منتجات محددة، وذلك على سبيل المثال في إطار اتفاق بيئي متعدد الأطراف. عندئذ تتوقف التأثيرات في القدرة على المنافسة على القدرة على إدخال التكنولوجيا المطلوبة أو التكيف معها بتكلفة يمكن تحملها. وفي حالة عدم اتخاذ تدابير إيجابية لنقل التكنولوجيا أو لتقديم المساعدة التقنية والمالية، يمكن عندئذ أن تحدث تأثيرات سلبية في القدرة على المنافسة.

٥٦ - بيد أنه يمكن في معظم الحالات معالجة التأثيرات السلبية التي تنجم عن السياسات البيئية في القدرة على المنافسة باتباع السياسات الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي. ومن العوامل ذات الأهمية الأساسية في هذا الصدد بناء القدرات، وتوفير المعلومات، ودعم الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار، والبنية الأساسية، والاختبار والتوثيق إلخ. وبقدر ما تكون تأثيرات السياسات البيئية المستقبلية (مثل مضاعفة الجهود لتفادي مشكلة تغير المناخ) في التجارة وفي القدرة على المنافسة أقوى، بقدر ما تزداد أهمية هذه السياسات.

## جيم - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٥٧ - إن كثرة عدد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف يبين بوضوح رغبة المجتمع الدولي في مواجهة المشاكل البيئية العالمية وقدرته على ذلك على أساس النهج التعاونية المتعددة الأطراف. بيد أنه جرت مناقشات كثيرة بشأن الأدوات السياسية المستخدمة لتحقيق أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وركزت المناقشات على (أ) العلاقة بين التدابير التجارية وفقا للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف و (ب) التأثيرات التجارية والاقتصادية لأدوات السياسة العامة المستخدمة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

### ١ - العلاقة بين التدابير التجارية وفقا للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف

٥٨ - تقترح الفقرة ٢-٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١، في جملة أمور، "جعل العلاقة بين أحكام مجموعة "غات" وبعض التدابير المتعددة الأطراف المعتمدة في مجال البيئة أكثر دقة، عند الضرورة، وتوضيحها". وبعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية نوقشت هذه المسألة على نحو مكثف، لا سيما في اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة. ولا يشمل نطاق المناقشات في اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة تحليل جميع التدابير التجارية وإنما يشمل فقط تحليل التدابير التي يمكن أن تكون غير متمشية مع أحكام منظمة التجارة العالمية. وتلاحظ اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة في تقريرها أن "الآراء اختلفت بشأن ما إذا كان يلزم إجراء تعديلات في أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف ... وينبغي أن تظل هذه المسألة قيد الاستعراض كما ينبغي القيام بالمزيد من العمل في إطار هذا البند بالاستناد إلى العمل الذي أنجز حتى الآن"[٣٠].

٥٩ - ومع ذلك أحرز تقدم في بناء توافق آراء بشأن عدد من المسائل، مما قد يساعد على تعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين بين الأوساط التي تعمل في مجالي التجارة والبيئة وعلى منع حدوث تضاربات، فضلا عن تبيان ما يجب أن تركز عليه المناقشات في المستقبل.

٦٠ - وعلى سبيل المثال، تم في مناقشات اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة الاعتراف اعترافا كاملا بأهمية دور الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لمعالجة المشاكل البيئية العابرة للحدود والمشاكل البيئية العالمية

على أساس توافق في آراء دولي. وفي تقرير اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة "تقر وتؤيد اللجنة الحلول المتعددة الأطراف القائمة على أساس التعاون وتوافق الآراء الدوليين بوصفها أفضل الطرق التي تعالج بها الحكومات المشاكل البيئية العابرة للحدود أو المشاكل البيئية العالمية وأكثرها فعالية. وتشهد اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل العمل على تحقيق الأهداف المشتركة، وفي إقامة علاقة متداعمة فيما بينها، مع وجوب إيلاء الاحترام الواجب لكليهما"[٣١].

٦١ - ويعترف المجتمع الدولي على نطاق واسع بأهمية دور التدابير الإيجابية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، تمشيا مع مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المختلفة (انظر أيضا الجزء التالي). وأكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها بشأن التجارة والتنمية "أن التدابير الإيجابية من قبيل إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، وتحسين فرص الوصول إلى مصادر التمويل وإتاحة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا ونقلها، مع مراعاة العلاقة بين الاتفاقات ذات الصلة بالتجارة من ناحية والتكنولوجيا من ناحية أخرى، هي وسائل فعالة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف[٣٢]. وتعترف أيضا اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة في الفقرتين ١٧٣ و ٢٠٧ من تقريرها بأهمية دور التدابير الإيجابية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٦٢ - وكما هو الشأن في جدول أعمال القرن ٢١ (الفقرة ٢-٢٠)، تلاحظ أيضا الجمعية العامة في قرارها المذكور أعلاه أن هذه التدابير يمكن، في حالات معينة أن تقوم بدور في تحقيق أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتضمن في الوقت نفسه اتباع نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بعدم التمييز وبالإنصاف. وبالمثل، تعترف اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة بأن التدابير التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ساعدت في عدد من الحالات على معالجة المشاكل البيئية العالمية، قائلة "إنه يمكن في حالات معينة أن تكون هناك حاجة أيضا إلى التدابير التجارية القائمة على أحكام متفق عليها على وجه التحديد لتحقيق أهداف اتفاق بيئي متعدد الأطراف، لا سيما عندما تكون التجارة متصلة مباشرة بمصدر مشكلة بيئية. وقد قامت التدابير التجارية بدور هام في بعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في الماضي، وربما يكون من الضروري أن تقوم بدور هام مماثل في بعض الحالات في المستقبل". بيد أن اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة تلاحظ في تقريرها "أن التدابير التجارية أدرجت في عدد صغير نسبيا من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وليس هناك حاليا ما يدل بوضوح على الظرف الزمني الذي يمكن أن تظهر فيه الحاجة إليها أو الذي قد تستخدم فيه مستقبلا ولا على كيفية ذلك. ولم ينشأ حتى الآن أي نزاع يشمل مجموعة "غات" أو منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتدابير التجارية المطبقة وفقا لاتفاق بيئي متعدد الأطراف"[٣٣].

٦٣ - وعلاوة على ذلك، يشمل تقرير اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة عددا من التوصيات التي تساعد على منع حدوث تضاربات، لا سيما تنسيق السياسات بين المسؤولين عن سياسات التجارة والبيئة على الصعيد الوطني[٣٤] (قدمت لجنة التنمية المستدامة توصية مماثلة في دورتها الرابعة) فضلا عن التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومؤسسات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك أماناتها[٣٥]. ويُقترح أيضا أن يبحث أعضاء منظمة التجارة العالمية إمكانية تسوية المنازعات بشأن استخدام التدابير التجارية التي يطبقونها فيما بينهم وفقا للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وذلك من خلال آليات تسوية المنازعات المتاحة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسوف يشجع تحسين آليات الامتثال وآليات تسوية المنازعات المتاحة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على تسوية أي من هذه المنازعات التي قد تنشأ في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف[٣٦].

٦٤ - ومن المسائل المعلقة استخدام التدابير التجارية التمييزية ضد البلدان التي ليست أطرافا في اتفاق بيئي متعدد الأطراف. وتشمل بعض النقاط التي برزت حتى الآن ما يلي: (أ) ذكر البعض أن البلدان يمكن أن تكون لها أسباب مشروعة تمنعها من الانضمام إلى اتفاق بيئي متعدد الأطراف بعينه وأن التدابير التجارية التمييزية ينبغي ألا تستخدم لإكراه البلدان على أن تصبح أطرافا موقعة على أي اتفاق بيئي متعدد الأطراف؛ (ب) ليس هناك تعريف عملي متفق عليه لما يشكل اتفاقا بيئيا متعدد الأطراف قائما على أساس توافق آراء حقيقي متعدد الأطراف؛ (ج) اعتُرف بأن التدابير الإيجابية يمكن أن تكون عناصر لا غنى عنها لتمكين الحكومات، لا سيما حكومات البلدان النامية، من أن تصبح أطرافا في اتفاق بيئي متعدد الأطراف ومساعدتها على معالجة المشاكل البيئية التي يسعى الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف إلى حلها[٣٧].

٢ - التأثيرات التجارية والاقتصادية

٦٥ - لقد ذكِر، لا سيما في المناقشات التي جرت في الأونكتاد ولجنة التنمية المستدامة، أنه بالرغم من أن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تسفر عن منافع بيئية عالمية، فقد تكون لها تأثيرات اقتصادية واسعة.

٦٦ - وقد سلَّم الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية والتابع للأونكتاد بأن تأثيرات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على التجارة وعلى القدرة التنافسية تختلف من اتفاق إلى آخر وأن هذه التأثيرات قد تتغير وفقا لعوامل دينامية من قبيل معدل النمو الاقتصادي، ومدى توافر التكنولوجيات والبدائل غير الضارة بيئيا، والتعديلات المدخلة على الاتفاقات، فضلا عن توافر التمويل في الوقت المناسب.

٦٧ - وقد اعتُرف بشكل متزايد بأن التدابير الإيجابية هامة ويمكن أن تكون عناصر لا غنى عنها بالنسبة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف المتفق عليها بين أطراف متعددة والواردة في اتفاق بيئي متعدد الأطراف. وذلك تمشيا مع مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المختلفة. وتشمل التدابير الإيجابية

في جملة أمور: إمكانية الحصول على التمويل، وإمكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها، والتدابير الانتقالية، وبناء القدرة. وناقش الفريق العامل التابع للأونكتاد أيضا الحوافز التي تشجع التجارة في البدائل غير الضارة بيئيا، والآليات الطوعية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، والأدوات الموجودة في الأسواق.

٦٨ - ويلزم إجراء مزيد من الدراسات التجريبية على المسائل الاقتصادية والإنمائية المتصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد دعت لجنة التنمية المستدامة، في دورتيها الثالثة والرابعة، الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تحليل تأثيرات التدابير التجارية وغيرها من أدوات السياسة العامة الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على تحقيق الأهداف البيئية وعلى التجارة والقدرة التنافسية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والكيفية التي يمكن أن تساعد بها التدابير الإيجابية هذه البلدان في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات. وتقوم أمانة الأونكتاد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مشروع يستهدف دراسة مساهمة أدوات السياسة المختلفة، بما فيها التدابير التجارية والتدابير الإيجابية على حد سواء، في تحقيق الأهداف البيئية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف[٣٨].

## دال - دراسة بعض المقترحات والمبادئ

٦٩ - طلبت الفقرة ٢ - ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى الحكومات تشجيع مجموعة "غات"/منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد وغيرهما من المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية ذات الصلة على القيام، وفقا لولايات واختصاصات كل منها، بدراسة عدد من المقترحات والمبادئ. وقد وردت أعلاه دراسة للتقدم المحرز فيما يتعلق بتفادي القيود التجارية لمعالجة الاهتمامات المتصلة بالقدرة التنافسية (الفقرة الفرعية (هـ))، والعلاقة بين بعض التدابير المتعددة الأطراف وأحكام مجموعة "غات" (الفقرة الفرعية (ي)). ويدرس هذا الجزء التقدم المحرز بشأن الفقرات الفرعية الأخرى.

٧٠ - وقد أحرز تقدم في وضع تفاصيل دراسات عن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة (الفقرة الفرعية (أ))، وذلك على سبيل المثال في الأونكتاد[٣٩] (بما في ذلك الدراسات التي وضعتها مؤسسات البحوث في البلدان النامية، في إطار المشاريع المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة[٤٠]، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد قامت لجنة التنمية المستدامة، في دوراتها السنوية، بتحديد الفجوات ودعت المنظمات الدولية ذات الصلة إلى الاضطلاع بمزيد من الدراسات[٤١].

٧١ - وفيما يتعلق بـ "تشجيع إجراء حوار بين دوائر التجارة والدوائر الإنمائية والبيئية" (الفقرة الفرعية (ب))، نظّم الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المنظمات

الدولية عددا كبيرا من حلقات العمل والحلقات الدراسية دون الإقليمية والإقليمية بشأن التجارة والبيئة، فضلا عن تقديم الدعم للأنشطة المماثلة التي نظمتها الحكومات والمجتمع المدني، ولا سيما على الصعيد الوطني. وقد اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد في استضافة ثلاثة اجتماعات رفيعة المستوى/ وزارية بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، في شباط/فبراير ١٩٩٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. كما بذلت جهود أيضا من جانب المنظمات غير الحكومية.

٧٢ - وقد أكدت المداولات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من جديد الحاجة إلى أن تؤخذ في الاعتبار المفاهيم والمقترحات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ الواردة في إعلان ريو لدى تصميم وتنفيذ السياسات البيئية التي يحتمل أن تكون لها آثار تجارية (الفقرات الفرعية (ج)، و (و)، و (ز)، و (ح)). وعلى سبيل المثال، يؤدي المبدآن المتصلان بالإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة دورا رئيسيا في المناقشات الجارية بشأن تغير المناخ. وقد شجعت المداولات التي جرت في الأونكتاد ولجنة التنمية المستدامة الاستكشاف أو غيره من المفاهيم والمقترحات، من قبيل التعادل والاعتراف المتبادل. وفي المناقشات التي جرت في مختلف المحافل، اقترح البعض مواصلة استكشاف مفاهيم من قبيل الضرورة، والفعالية والتناسب. واقتُرح أيضا استكشاف المبادئ البيئية من قبيل المبدأ التحوطي ومبدأ "المسبب للتلوث هو الذي يدفع" في سياق السياسات التجارية[٤٢].

٧٣ - وفيما يتعلق بـ "تشجيع مشاركة البلدان النامية في الاتفاقات المتعددة الأطراف" (الفقرة الفرعية (ح))، أحرز تقدم في زيادة عالمية النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من جانب بلدان نامية وبلدان تمر بمرحلة انتقال. وقد أكدت المداولات الحكومية الدولية أهمية الإدماج السريع والكامل لهذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف وضرورة تقديم المساعدة التقنية. وقد زادت البلدان النامية أيضا من مشاركتها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسُلم بأن التدابير الإيجابية هامة وقد تكون عناصر لا غنى عنها في تيسير قدرة الحكومات وبخاصة في البلدان النامية، على أن تصبح أطرافا في أي اتفاق متعدد الأطراف[٤٣]. فعلى سبيل المثال، يشكل الإنصاف والاعتبارات الاجتماعية عنصرين أساسيين في المناقشات المتصلة بالخطوات التي يتعيَّن اتخاذها لتنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وذلك بسبب الحاجة إلى تحقيق تقيُّد واسع النطاق بالاتفاقية[٤٤].

٧٤ - وفيما يتعلق بالمساهمات العامة في تشكيل السياسات التجارية والتفاوض عليها وتنفيذها كوسيلة لكفالة المزيد من الشفافية في ضوء الظروف الخاصة بكل بلد (الفقرة الفرعية (ك))، اعتمد وزراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادئ توجيهية إجرائية بشأن "الشفافية والتشاور" في عام ١٩٩٣. وقد أبرزت لجنة التنمية المستدامة "أهمية تحقيق الشفافية والوضوح والمشاركة الفعالة للجمهور والخبراء فيما يتعلق بالأعمال المتصلة بالتجارة والتنمية"[٤٥]. وفي منظمة التجارة العالمية اعتمد المجلس العام في تموز/يوليه ١٩٩٦ مقررين بشأن "الإجراءات المتصلة بتعميم وثائق منظمة التجارة العالمية ورفع القيود المفروضة بشأنها" وبشأن "مبادئ توجيهية للترتيبات المتصلة بالعلاقات مع المنظمات غير الحكومية"[٤٦].

٧٥ - وفيما يتعلق بضمان أن توفر السياسات البيئية "الإطار الملائم" للاستجابة للاحتياجات الجديدة لحماية البيئة التي قد تنجم عن التغيرات في التخصص في الإنتاج والتجارة (الفقرة الفرعية (ل))، لاحظت لجنة التنمية المستدامة أهمية وضع إطار لتسهيل تقييم الأثر البيئي للسياسات التجارية، مع أخذ الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في الاعتبار، ودعت برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الأونكتاد، للاضطلاع بالعمل في هذا المجال.

٧٦ - ويتضح مما ذكر أعلاه أن المنظمات الحكومية الدولية إما أنها قد أحرزت تقدما أو ما زالت تقوم بعملية دراسة المقترحات والمبادئ المختلفة الواردة في الفقرة ٢-٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١. وقد ترغب لجنة التنمية المستدامة في النظر في تحديث "جدول أعمال البيئة/التجارة والتنمية"، استنادا الى مقرراتها بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة المتخذة في عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦ فضلا عن استعراضها الذي تجريه في عام ١٩٩٧.

## ثالثا - القضايا المعلّقة والناشئة

٧٧ - كانت إحدى مهام لجنة التنمية المستدامة هي تحديد الفجوات في برنامج العمل الذي تضطلع به مختلف المنظمات الحكومية الدولية وتشجيع الإجراءات الملائمة لسد تلك الفجوات، مع أخذ ولايات كل منظمة وخبرتها في الاعتبار. ويطرح هذا الفصل للنظر عددا من القضايا العامة التي يبدو أنها تحتاج إلى مزيد من التحليلات. وقد ترغب لجنة التنمية المستدامة في التوصية بأعمال مقبلة بشأن بعض هذه القضايا.

### ألف - امكانية الحصول على التكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئيا ونشرها

٧٨ - إن تحقيق الأهداف المحددة في الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١ له آثار على امكانية الحصول على التكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئيا ونشرها ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وهذا التقرير يكمل تقرير الأمين العام عن الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ "نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات" (E/CN.17/WG/1997/2/Add.24)، فيما يتصل بمسألة امكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها في سياق التجارة والتنمية[٤٧].

٧٩ - والتكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئيا لازمة لضمان الامتثال لـ (أ) الأهداف المتفق عليها بين أطراف متعددة في بعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ (ب) بعض المتطلبات البيئية لأسواق التصدير؛ (ج) تحسين النوعية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق الأهداف البيئية بشكل أفضل

إذا أمكن توفير امكانية الحصول على التكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئيا ونشرها بالنسبة للمستعملين في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية وأقلها نموا.

٨٠ - ولدى مناقشة هذه المتطلبات، أبرزت عدة قضايا يلزم الاهتمام بها في الأعمال الإضافية المتعلقة بآثار امكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها في العلاقة بين التجارة والتنمية: (أ) العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ (ب) الأحكام المتصلة بنقل التكنولوجيا بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ (ج) المساهمة المحتملة للتكنولوجيات المملوكة ملكية عامة بوصفها مصدرا للتكنولوجيات السليمة بيئيا بالنسبة للبلدان النامية.

١ - العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

٨١ - على صعيد مفاهيمي، تتمثل إحدى الحجج الرئيسية التي يقدمها دعاة تعزيز حقوق الملكية الفكرية في أنها يمكن أن تنشّط الابتكار وتشجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما يرتبط بذلك من نقل التكنولوجيا، والنمو الاقتصادي. وبالمثل هناك من يقولون إنه قد يكون لتعزيز نظم حقوق الملكية الفكرية، على الأقل في المدى القصير، أثر يتمثل في رفع التكاليف الصافية لاقتناء التكنولوجيات، من قبيل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وفي هذا الخصوص، من المرجح أن تواجه الشركات الصغيرة في البلدان النامية التي تفتقر الى الموارد المالية التي تملكها الشركات الكبيرة أكبر القيود عند اقتناء التكنولوجيات المشمولة بحقوق الملكية. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن إلا القليل من الأدلة الحاسمة التي تؤيد أيًّا من الحجتين مما يشير إلى الحاجة إلى إجراء مزيد من الأعمال التجريبية.

٨٢ - وقد ذكرت اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة[٤٨] أنه "يلزم المزيد من العمل للمساعدة في تكوين تفهم عام للعلاقة بين أحكام الاتفاق المتعلق بالنواحي المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المهمة بالنسبة لحماية البيئة وبين تعزيز التنمية المستدامة وما إذا كانت هذه الأحكام تتصل، بالمقارنة مع غيرها من العوامل، بما يلي من القضايا على وجه الخصوص، وكيفية اتصالها بها: (أ) تسهيل توليد التكنولوجيا والمنتجات السليمة بيئيا؛ (ب) تسهيل امكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمنتجات السليمة بيئيا ونقلها ونشرها؛ (ج) التكنولوجيات والمنتجات غير السليمة بيئيا؛ (د) إنشاء حوافز لحفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استغلال الموارد الوراثية بما في ذلك حماية المعارف، والابتكارات والممارسات المتصلة بالمجتمعات الأصلية والمحلية والتي تتجسد فيها أساليب الحياة التقليدية المهمة لحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام"[٤٩].

٢ - الأحكام الخاصة بنقل التكنولوجيا بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

٨٣ - تتضمن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما بروتوكول مونتريال واتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، أحكاما تتعلق بنقل التكنولوجيا. فبروتوكول مونتريال يشجع في المادة ١٠ ألف على نقل البدائل والتكنولوجيات ذات الصلة الى البلدان النامية بمقتضى شروط عادلة وأكثر مواتاة. بيد

أن البلدان النامية أعربت عن قلقها بشأن محدودية حالات نقل التكنولوجيا بمقتضى بروتوكول مونتريال وطالبت بإعادة تقييم آليات نقل التكنولوجيا بمقتضى البروتوكول[٥٠]. وفي إطار الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أعربت البلدان النامية عن قلقها أيضا لعدم إحراز تقدم في المناقشات بشأن نقل التكنولوجيا[٥١].

٨٤ - وقد يفيد أيضا استكشاف فرص نشر التكنولوجيات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال، وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تعهدت شركات كثيرة من اليابان وأمريكا الشمالية وأوروبا تعمل في مجال السيارات والكيميائيات والسلع الاستهلاكية والالكترونيات والبترول بأن تساعد حكومة فييت نام على حماية طبقة الأوزون بقصر الاستثمار في المشاريع التي تقوم بها هذه الشركات في فييت نام على التكنولوجيات الحديثة وغير الضارة بيئيا[٥٢].

٨٥ - ويمكن النظر أيضا في المبادرات الرامية الى التوسع في نشر التكنولوجيات المملوكة ملكية عامة والتكنولوجيات المتاحة على المشاع، في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (انظر أدناه).

٣ - مسألة التكنولوجيا المملوكة ملكية عامة وإسهامها المحتمل كمصدر للتكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل البلدان النامية

٨٦ - في حين أن التكنولوجيات المتاحة عبر المشاع هي غير الخاضعة أو التي لم تعد تخضع لحقوق الملكية الفكرية، فإن التكنولوجيات المملوكة ملكية عامة هي نتاج البحث والتطوير الممولين من القطاع العام ويمكن أن تكون محمية بحقوق الملكية الفكرية. وفي بعض البلدان المتقدمة النمو يمثل البحث والتطوير الممولان من الحكومة قدرا كبيرا من مجموع أنشطة البحث والتطوير الوطنية.

٨٧ - ومن الملامح الأساسية للتكنولوجيا المملوكة ملكية عامة أن الحكومات أو الكيانات العامة هي التي تتحكم في توليدها ونشرها. وعلى النقيض من ذلك فإن توليد ونشر التكنولوجيات المملوكة ملكية خاصة يخضعان لقوى السوق. وقد لوحظ في جدول أعمال القرن ٢١ أن من المهم أن تصاغ "سياسات وبرامج للنقل الفعلي للتكنولوجيات السليمة بيئيا المملوكة ملكية عامة والمتاحة على المشاع".

٨٨ - وتضطلع بعض البلدان المتقدمة النمو بسلسلة كبيرة من أنشطة المساعدة التقنية والبرامج العلمية المشتركة تتولد فيها التكنولوجيا وتتقاسم بالتساوي. وقد ثبت أن هذه البرامج أداة فعالة لنقل المعارف التقنية والتكنولوجيا الى البلدان النامية. وينبغي دعم هذه البرامج ونشرها على كل من الصعيد الثنائي والصعيد المتعدد الأطراف.

٨٩ - ويثير تنفيذ آليات إيصال ونشر التكنولوجيات الممولة تمويلا عاما الى البلدان النامية عددا من المسائل التي تتطلب المزيد من التحليل. وأولاها أن من المهم تحديد مدى إمكانية تصنيف التكنولوجيا

الممولة تمويلا عاما على أنها سليمة بيئيا بحيث تلبي المطالب ذات الأولوية للبلدان النامية[٥٣]. وهذه المعلومات يمكن تتبُّعها بدرجة أكبر في سياق الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وتقتضي تحليلا منفصلا. وثانيتها أن ثمة ضرورة لتعيين الظروف التي يمكن فيها النجاح في اعتماد التكنولوجيات في البلدان النامية. وثالثتها أن هناك حاجة الى تحديد الآليات الجديدة والمبتكرة لتحديد مدى إمكانية وصول التكنولوجيا الممولة تمويلا عاما الى البلدان النامية. ويتعين تقييم قواعد البيانات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والبرامج العلمية المشتركة وسائر الهياكل الحافزة تقييما مفصلا بقصد تشجيع التوسع في نشر هذه التكنولوجيات الى البلدان النامية.

## باء - التجارة والاستثمار والبيئة

٩٠ - تتعلق القضايا المستجدة الرئيسية المتصلة بالاستثمار الدولي والحاجة الى التنمية المستدامة بما يلي: (أ) شمول البلدان والأقاليم التي لم تستفد من ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر في التسعينات؛ (ب) الدور الإيجابي المحتمل الذي يمكن أن تؤديه الشركات عبر الوطنية الى جانب الحكومات في بلوغ الأهداف العالمية بشأن معايير الانبعاثات؛ (ج) استمرار المنافسة بين البلدان النامية من أجل الحصول على رأس المال الأجنبي. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة ما زال من الصحيح أن فوائد الاستثمار الدولي للبلدان النامية وللتنمية المستدامة تحققت حتى الآن في سياق عملية التحرير التي دفعت الشركات عبر الوطنية الى المنافسة بنشاط في أسواق السلع (والخدمات) وعوامل الإنتاج. ولذا سيتزايد اضطرار الحكومات الى النظر في السياسات وموازنتها بقصد تشجيع وتعزيز المنافسة الصحية وتجنب السياسات الرامية الى اجتذاب رأس المال على أساس أقل المتغيرات المشتركة شيوعا.

٩١ - وإلى جانب أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر موارد إضافية يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة فإن له دورا هاما في تسهيل وصول البلدان المضيفة، ولا سيما البلدان النامية، الى التكنولوجيات السليمة بيئيا والى عملياتها.

٩٢ - وقد تركزت المناقشات الأولى بشأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة، الى حد كبير، على قضية "هجرة الصناعة القذرة". وتركزت المناقشة في الآونة الأخيرة على قضية التكنولوجيات والممارسات الإدارية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وثمة فرضية تقول إن الشركات عبر الوطنية تميل الى تطبيق المعايير والممارسات الإدارية البيئية التي تتبعها الشركة الأم أو البلد الأم، وهي تتجاوز في الغالب المتطلبات القانونية المحلية في البلد المضيف. غير أن فرضية أخرى تقول إن تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يفضيا في بعض الأحيان الى نقل تكنولوجيات ومنتجات (الى البلدان النامية) يكون قد "عفى عليها الزمن" نتيجة لتزايد تشدُّد السياسات والقوانين في البلدان المتقدمة النمو.

٩٣ - وفيما يتعلق بالمشاكل العالمية فالاحتمال كبير لتوليد سيناريوهات مؤكدة النجاح إذا لجأ المستثمرون الأجانب أيضا الى نقل أفضل الممارسات والتكنولوجيات البيئية لتمكين البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وعلى سبيل المثال، فبموجب بروتوكول مونتريال، مع أن نقل التكنولوجيات التي تستخدم فيها مُركّبات الكلوروفلوروكربون ونقل هذه المُركّبات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان التي تشملها المادة ٥ يتمشى تماما مع جداول الامتثال التفاضلية فإنه يمكن أن يقوض تحقيق الأهداف العالمية بشأن الحد من هذه المُركّبات. فينبغي التشجيع على اتباع البلدان المضيفة سياسات ملائمة، واتباع المستثمرين للسلوك البيئي المسؤول، وليكن ذلك مثلا عن طريق آليات طوعية.

٩٤ - ويمكن التركيز في العمل الإضافي على ما يلي: (أ) الدراسات التجريبية بشأن الممارسات البيئية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ب) وضع سياسات وتدابير لتعزيز نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والممارسات السليمة بيئيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ (ج) تحديد نواحي التكامل الإيجابي بين السياسات التي تشجع على تحرير التجارة، والاستثمار، والسياسات البيئية.

## جيم - الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٩٥ - تسلم المناقشات والتحليلات التي جرت حتى الآن بالوضع الخاص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العلاقة بين التجارة والبيئة. فارتفاع معدل مشاركة هذه الشركات في الصادرات من عدة بلدان نامية، فضلا عن الظروف الخاصة التي تعمل في ظلها، يجعلان من المحتم مراعاة تلك الظروف الخاصة في تصميم السياسات البيئية. وفي الوقت نفسه قد يلزم تنظيم الممارسات البيئية لهذه الشركات حرصا على الصحة العامة وحماية البيئة.

٩٦ - ويتبين من دراسات الحالة التي جرت في الأونكتاد واليونيدو أن قدرة هذه الشركات على الاستثمار في إدخال تحسينات بيئية في البلدان النامية، رهنا بالصناعة المعنية، هي قدرة محدودة نسبيا وخاصة بالنسبة للمعايير البيئية التي تتطلب إنفاقا كبيرا على التحسينات التكنولوجية. وفي بعض الحالات، وعلى سبيل المثال في صناعة الجلود والمنسوجات، يتعين إجراء التحسينات البيئية على مراحل متدرجة وإلا أصبحت هذه الصناعات غير قادرة على البقاء. ومع ذلك، ثمة حالات تمكنت فيها هذه الشركات من التكيف بشكل أيسر مع المتطلبات البيئية وخاصة في البلدان المتقدمة النمو.

٩٧ - ومن الممكن أيضا أن يكون تقديم المساعدة التكنولوجية من الوحدات الصغيرة في البلدان المتقدمة النمو الى نظيرتها في البلدان النامية مفيدا. وثمة بديل آخر يجري استكشافه بغية تيسير التكيف مع المعايير البيئية، هو التشجيع على نقل الاستثمار الأجنبي المباشر الى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

٩٨ - أما القضايا التي تحتاج الى مزيد من التحليل فهي: (أ) ما إذا كانت هناك ضرورة لمنح معاملة خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والنظام التجاري المتعدد الأطراف (مثل الاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية) ضمن تعزيز المعايير البيئية؛ (ب) ما إذا كانت الفرص التجارية الخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن تساعدها في الارتقاء الى معايير بيئية أعلى؛ (ج) ما يجب أن تكون عليه الملامح الأساسية في تصميم مجموعة التدابير الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

## دال - انعكاس التكاليف البيئية وندرة الموارد في حساب أسعار السلع الأساسية

٩٩ - يوصي جدول أعمال القرن ٢١ "بالعمل على أن تنعكس كفاءة واستدامة استخدام عوامل الانتاج في تكوين أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك تعبيرها عن التكاليف البيئية والاجتماعية وتكاليف الموارد" (الفقرة ٢-١٤ (ج)). ويكمن هدف التدخيل في إدخال التكاليف والفوائد الخارجية في حساب القرارات التي تتخذها العوامل الاقتصادية (المنتجون والمستهلكون) بغية تغيير سلوكها في سبيل التوصل إلى مزيج أمثل اجتماعيا من الانتاج والاستهلاك. وبناء على ذلك، يتمثل أحد جوانب التدخيل في إدخال التكاليف والفوائد البيئية في أسعار المنتجين. ويتمثل جانب آخر من هذه الجوانب في انعكاس هذه التكاليف والفوائد (انعكاسا كاملا أو جزئيا) في أسعار الصادرات. ولهذا الانعكاس أثران: فهو يؤثر من ناحية على سلوك المستهلكين فيساهم في اتباعهم أنماطا استهلاكية أكثر استدامة؛ ويعمل من ناحية أخرى على تيسير تدخيل التكاليف على مستوى المنتجين، شريطة حصول المنتجين على تعويض واف من زيادة الأسعار الدولية.

١٠٠ - وقد بينت المداولات الحكومية الدولية اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ولا سيما في الأونكتاد ولجنة التنمية المستدامة، أن التدخيل مسألة هامة ولكنها معقدة. ولئن كانت المناقشة قد ألقت الضوء على المصلحة الذاتية للبلدان النامية في حماية البيئة، وبالتالي في التدخيل، فقد انصب جانب كبير منها على المسائل النظرية، كمفهوم التدخيل، وتحديد التكاليف البيئية التي قد يحتاج المنتجون إلى تدخيلها[٥٤]، وإمكانيات التدخيل في ضوء طبيعة أسواق السلع الأساسية، ومختلف أدوات السياسات، والتفاعل بين أدوات التدخيل التنظيمية والاقتصادية[٥٥]. ولا تزال هناك ثغرات تحليلية وتجريبية في تقييم تأثيرات التدخيل على تكاليف الانتاج وأحجامه والمتغيرات الأخرى الاجتماعية - الاقتصادية وفي تقييم التأثيرات التجارية للتدخيل في حالات مختلفة من التعاون الدولي. ويمكن الخلوص من الأعمال التحليلية التي جرت حتى الآن إلى بعض الاستنتاجات الأولية.

١٠١ - أولا، من البديهي أن يكون للأهداف والأولويات الإنمائية في البلدان النامية، كتوليد النقد الأجنبي والتوزيع العادل للدخل وإيجاد فرص العمالة وتوفير الخدمات الإنسانية الأساسية وزيادة القدرة التنافسية،

تأثير على الوزن الذي يعطى في مزيج السياسات العام للمسائل البيئية، وعلى تنفيذ سياسات التدخيل وفعاليتها، فضلا عن اختيار أدوات التدخيل وتركيبة هذه الأدوات.

١٠٢ - ثانيا، لا بد من زيادة فهم العلاقة بين التدخيل والقدرة التنافسية. فإذا كان تحديد أسعار الموارد البيئية بخسا فسيترتب على تدخيل التكاليف زيادة تكاليف الانتاج في الأجل القصير. وقد يؤدي ذلك إلى الحد من القدرة التنافسية على مستوى الشركات أو القطاعات. ولكن التدخيل قد يؤدي أيضا إلى زيادة القدرة التنافسية على المستوى الوطني[٥٦] بثلاث طرق: (أ) بالحد من استخدام المدخلات وزيادة الفعالية؛ (ب) بالحد من الهدر والتلوث والعمل بذلك على خفض تكاليف التخفيف والمعالجة؛ (ج) بالحد من استنفاد الموارد. ويشجع التدخيل الناجح أيضا على الابتكار والتغيير/التنويع الهيكلي.

١٠٣ - ثالثا، من الأهمية بمكان أيضا تقرير مدى التدخيل وسرعته. وينبغي ألا ينفذ التدخيل إلا إلى الحد الذي تبرر عنده الزيادة في الفوائد (من حيث تلافي الإضرار بالصحة وبالحيوانات والنباتات، وتدهور البيئة، وانخفاض الانتاجية في المستقبل، والاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية) الزيادة في التكاليف (من حيث انخفاض الناتج الاقتصادي، و/أو التكاليف المتكبدة في التخفيف/الإنفاذ). وقلما يكون التدخيل الكامل للتكاليف هو الوضع الأمثل. لذا، لا بد من أن تختلف درجة التدخيل المختارة اختلافا كبيرا بين بلد وآخر (بل وبين منطقة وأخرى من مناطق البلد الواحد) تبعا لعوامل كثيرة، كدرجات التعرض، ومدى الضرر المادي، ومستوى التنمية. زد على ذلك أنه لا يمكن التوصل إلى المستوى الأمثل للتدخيل بين ليلة وضحاها لوجود استثمارات لا يمكن الرجوع عنها وتوظيف أصول رأسمالية تحت تأثير إشارات سعرية غير صحيحة. ويرجح أيضا أن يؤدي التدخيل المفاجئ إلى حدوث تنازع بين حماية البيئة، وضرورة التغيير الهيكلي، والقدرة التنافسية القطاعية بمفهومها الضيق. لذا، يجب اختيار جدول لتنفيذ التدخيل تدريجيا مع مراعاة معدل استهلاك الأصول الرأسمالية وغير ذلك من تكاليف التعديل وإيلاء اهتمام خاص للاعتبارات التوزيعية والتخفيف من وطأة الفقر. ولا يكمن الهدف الرئيسي للتدخيل في المعاقبة على أفعال الماضي، بل في توفير إشارات للتأثير على السلوك في المستقبل فيما يتعلق بالتخفيف من حدة المشاكل البيئية القائمة أو إزالتها. والتأثير على توقعات المستثمرين بشأن المستقبل، ومن ثم على قراراتهم الاستثمارية، أمر يتحقق بتكلفة أقل بكثير من تكلفة التعديلات المفاجئة الناجمة عن صدمات التدخيل المفاجئ، وقد يسفر عن سيناريوهات مضمونة النجاح[٥٧].

١٠٤ - رابعا، قد يكون التدخيل من طرف واحد على مستوى المنتجين أمرا مفيدا لا سيما في الأجل الطويل، ولكن التكاليف القصيرة الأجل وانعدام اليقين بشأن حصائل النقد الأجنبي، والطلب العالمي على السلع الأساسية، والآثار الاجتماعية - الاقتصادية هي معوقات هائلة[٥٨]، كما كان شأنها في إزالة الحواجز التجارية[٥٩]. ويرجح بالتالي أن يكون التعاون الحكومي الدولي أمرا هاما لتشجيع التدخيل على مستوى المنتجين وتيسير انعكاس أسعار المنتجين هذه في الأسعار الدولية للسلع الأساسية و/أو توفير التمويل اللازم لأساليب التجهيز السليمة بيئيا. ويمكن أن يتخذ هذا التعاون أشكالا عديدة وأن يشمل التعاون فيما

بين البلدان التي تنتج سلعا أساسية واحدة أو بديلة، فضلا عن التعاون بين المنتجين والمستهلكين. ويمكن اتخاذ تدابير خاصة لتيسير إمكانية وصول السلع الأساسية والسلع الأخرى التي تنتج بطريقة سليمة بيئيا، ولا سيما في البلدان النامية، إلى الأسواق[٦٠]. ويمكن فضلا عن ذلك أن توفر البلدان المتقدمة النمو، بصورة رئيسية، مساعدة تقنية ومالية. وفيما يتعلق بهذه المساعدة، يمكن اعتبار الموارد المحولة لهذا الغرض بمثابة النصيب الذي يقع على عاتق المستهلكين من عبء التدخيل لو كانت البلدان المنتجة قد استطاعت أن تدرج التكاليف المدخلة في أسعار الصادرات.

١٠٥ - وشجعت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الرابعة، المنظمات الدولية والحكومات وأوساط قطاع الأعمال على "تكثيف البحث عن طرق عملية لزيادة التعاون بين المصدرين والمستوردين بغية تيسير جهود البلدان النامية لتدخيل التكاليف البيئية في عملياتها الانمائية واستطلاع إمكانية عقد اجتماعات مائدة مستديرة على المستوى القطاعي واتخاذ ترتيبات أخرى رسمية أو غير رسمية لتحديد النهج المتسمة بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف"[٦١]. ويبدو أن هناك ميزة كبيرة في عقد اجتماعات مائدة مستديرة بغية تحديد معوقات التدخيل في سياق سلع أساسية/صناعات محددة وبغية إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق النجاح في عملية التدخيل[٦٢].

١٠٦ - وأجرى الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة من الدراسات المحددة القطاع بشأن إمكانية التدخيل على مستوى المنتجين. وكانت هذه الدراسات عظيمة الفائدة في تحديد فرص التدخيل ومعوقاته فضلا عن أدواته الواعدة. ولا بد من الاضطلاع بالمزيد من الأعمال التحليلية في هذا الصدد لتجاوز حدود الحالات الواعدة القائمة التي تتعلق بقلة من المنتجات. وستكون هذه الأعمال التحليلية مفيدة أيضا في استعراض إمكانية إزالة أوجه الخلل في السياسات، كالحواجز الحمائية وإعانات الأسعار، التي تحول دون تدخيل التكاليف في أسعار المنتجين وانعكاس ذلك في الأسعار الدولية للسلع الأساسية والسلع الأخرى.

## هاء - تدخيل العوامل الخارجية الإيجابية

١٠٧ - انصب الجانب الأعظم من المناقشة المتعلقة بموضوع التدخيل على العوامل الخارجية البيئية السلبية (أي التكاليف). وأولي اهتمام أقل لقضية العوامل الخارجية الإيجابية (أي الفوائد). وتوفر النظم الإيكولوجية الطبيعية واحدا من أوضح الأمثلة على العوامل الخارجية البيئية الإيجابية، إذ توفر هذه النظم طائفة عريضة من الفوائد المحلية والوطنية والدولية التي تشمل حماية مستجمعات المياه، والإيرادات الآتية من السياحة الإيكولوجية، وامتصاص الكربون. ولكن هذه الفوائد تعجز أحيانا كثيرة، بسبب أوجه الخلل السوقي القائمة، عن توفير حوافز اقتصادية كافية للحكومات المركزية أو السكان المحليين لحفظ الغابات البكر والأراضي الرطبة والشعاب المرجانية وغيرها من النظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجيا.

١٠٨ - لذا، أخذ صانعو السياسات يركزون بصورة متزايدة على التدابير الإيجابية التي تقوم في الغالب على الآليات السوقية والحوافز المالية لجني الفوائد الخارجية العديدة التي توفرها النظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجيا[٦٣]. وتشمل هذه الآليات مقايضة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة، والحقوق الإنمائية القابلة للنقل، وضرائب الطبيعة على أنشطة السياحة الإيكولوجية، ومدفوعات حماية مستجمعات المياه، وحقوق الحصاد المنظم في المناطق المحمية. وقد يوفر نشوء سوق فعلية لاستكشاف القيم الاقتصادية للكيماويات الأحيائية وسيلة إضافية لتحويل القيمة المحتملة للتنوع البيولوجي إلى دخل راهن لأكثر الناس مسؤولية عن حفظ النظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجيا وأكثرهم تأثرا بها. ولكن مجرد إيجاد سوق للتجارة في المواد البيولوجية قد لا يوفر بحد ذاته للبلد المضيف حوافز هامة تشجعه على الحفظ وقد لا يعود عليه بفوائد يعتد بها؛ إذ يتطلب ذلك بحوثا اقتصادية وسوقية، وترتيبات تعاقدية بديلة ومبادئ توجيهية بشأن الوصول إلى الموارد البيولوجية والوراثية، وتدريبا وبناء للقدرات، وترويجا لتدابير حافزة على تبادل الفوائد، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المتصلة بتنمية صناعات الموارد البيولوجية في البلدان النامية ونقل هذه التكنولوجيا، كما يتطلب نشر البيانات وتبادل المعلومات.

١٠٩ - ومن العناصر الهامة في هذا الصدد تحسين قدرات البلدان النامية على المنافسة في سوق الموارد البيولوجية الناشئة، والحد في الوقت نفسه من تكاليف المعاملات التجارية وزيادة الطلب على الموارد الكيميائية الأحيائية. وتعمل أمانة الأونكتاد حاليا، في إطار مبادرة التجارة البيولوجية (BIOTRADE)، على تحقيق هذا التحسن من خلال جهد تعاوني مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ووكالات الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والمؤسسات الأكاديمية[٦٤].

## رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف - الاستنتاجات

١١٠ - عملت المداولات الحكومية الدولية المكثفة على زيادة إدراك وفهم الروابط بين التجارة والبيئة وعلى زيادة الثقة والاحترام المتبادل بين الأوساط التجارية والبيئية والإنمائية، وأكدت مجددا الالتزام التام بمعالجة مسائل التجارة والبيئة على أساس مبدأ التعددية والنهج التعاونية. واتخذت الحكومات الخطوات المناسبة لإدراج أنشطة متابعة جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما في مجال التجارة والبيئة، إدراجا ثابتا في برامج عمل مجموعة "غات"/منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

١١١ - وثبت أن الروابط بين التجارة والبيئة هي أشد تعقيدا بقدر كبير مما كان يعتقد في بادئ الأمر. وبين إعلان سنغافورة الوزاري مدى "اتساع وتعقد" المسائل المدرجة على جدول أعمال التجارة والبيئة. وعلاوة على ذلك، كشفت المناقشة عن الافتقار إلى جدول أعمال فريد للتجارة والبيئة والتنمية. وقد يلزم

بالتالي النظر في وجهة جدول الأعمال المقبل للتجارة والتنمية والبيئة والنهج التي يمكن اتباعها إزاء المسائل التي ينطوي عليها الأمر.

## باء - التوصيات

١١٢ - لعل لجنة التنمية المستدامة ترغب في أن تؤكد مجددا، في سياق الأهداف العامة للتنمية المستدامة، استمرار صحة جميع المقررات التي اتخذتها في دوراتها الثانية والثالثة والرابعة بشأن التجارة والبيئة والتنمية. وبالاضافة إلى ذلك تُقدَّم في ضوء التحليل الوارد في هذا التقرير، التوصيات التالية للنظر فيها:

### ١ - تعزيز التنمية المستدامة عن طريق التجارة

١١٣ - بغية تعزيز التنمية المستدامة عن طريق التجارة، لعل لجنة التنمية المستدامة ترغب في أن تنظر فيما يلي:

(أ) يساهم التنفيذ العاجل والكامل لنتائج مفاوضات جولة أوروغواي مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف هذا المجال البرنامجي.

(ب) لكي تستفيد جميع البلدان النامية استفادة أوفى من تحرير التجارة، لا بد من تحقيق الأهداف الأخرى المحددة في جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما في مجالات تجارة السلع الأساسية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، والمساعدة المالية، بما في ذلك تخفيف عبء الديون، وينبغي بالتالي التشجيع على تحقيق هذه الأهداف.

(ج) ينبغي أن يكون تحرير التجارة مصحوبا بجهود لتعزيز الأداء التجاري للبلدان المنخفضة الدخل المعتمدة على السلع الأساسية وغيرها من البلدان التي ما زالت مشاركتها في التجارة العالمية هامشية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

(د) ينبغي القيام بمزيد من العمل لكفالة الحيلولة دون أن يؤدي تنفيذ التدابير البيئية إلى فرض قيود مقنَّعة على التجارة، ولا سيما القيود التي لها آثار سلبية على الفرص القائمة لوصول البلدان النامية إلى الأسواق.

(هـ) يمكن أن يعود توفير فرص إضافية للوصول إلى الأسواق، ولا سيما لمنتجات البلدان النامية، بفوائد بيئية. ولكن ينبغي ألا تكون فرص الوصول إلى الأسواق معلَّقة على شرط توافر أداء بيئي يتجاوز حدود المتطلبات اللازمة لحماية البيئة المحلية في البلد المستورد أو للامتثال للمعايير المتفق عليها بين أطراف متعددة في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

(و) ينبغي أن يكون تحرير التجارة مصحوبا بسياسات بيئية وسياسات لإدارة الموارد إذا ما أريد لهذا التحرير أن يحقق مساهمته الكاملة المحتملة في تحسين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة عن طريق توزيع واستخدام الموارد بمزيد من الكفاءة.

١١٤ - ويلزم إجراء تحليل إضافي لاستبانة النهج التي تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف فيما يتعلق بتدخيل التكاليف والفوائد البيئية، ولا سيما في قطاع السلع الأساسية. ويمكن أن يركز العمل الإضافي على ما يلي:

(أ) دراسة التجارب الناجحة في مجال التدخيل في حالة سلع أساسية محددة؛

(ب) إجراء دراسات إضافية محددة القطاع لاستبانة فرص التدخيل ومعوقاته فضلا عن أدواته الواعدة؛

(ج) عقد اجتماعات مائدة مستديرة وغير ذلك من الترتيبات بهدف أن تنعكس التكاليف المُدخَلة في الأسعار الدولية للسلع الأساسية؛

(د) ترويج التجارة في المنتجات المفضلة بيئيا؛

(هـ) تدخيل العوامل الخارجية الإيجابية، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة حماية البيئية وإلى توفير موارد إضافية للبلدان النامية.

٢ - تحقيق التداعم بين التجارة والبيئة

١١٥ - يمكن استكشاف إمكانية تحقيق التداعم بين التجارة والبيئة بالطرق التالية:

(أ) إيلاء المزيد من الاهتمام لتنسيق السياسات على الصعيد الوطني بين وزارات البيئة والتجارة والتنمية.

(ب) اتباع نهج متكامل ومتوازن فيما يتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية، مع مراعاة ضرورة استمرار التعاون والتنسيق الوثيقين بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية. وينبغي أن تأخذ لجنة التنمية المستدامة ذلك في الاعتبار عند وضعها برنامج عملها المقبل على الصعيد القطاعي وعلى الصعيد الشامل لعدة قطاعات.

(ج) تعزيز المساعدة التقنية التي تقدَّم لبناء القدرات من جانب الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الجهود المبذولة لإيلاء الاعتبار لجميع العوامل المتصلة بصياغة سياسات التجارة والتنمية المستدامة.

١١٦ - وفيما يتعلق بالقدرة التنافسية، يؤدي تطوير التكنولوجيا دورا رئيسيا في الحد مما للسياسات البيئية من تأثيرات سلبية وفي تعزيز ما لها من تأثيرات إيجابية على القدرة التنافسية. وينبغي تشجيع التعاون بين الحكومة والصناعة على تخفيف التلوث والتوسع في الإدارة البيئية إلى جانب النمو الاقتصادي، وذلك على الصعيدين الوطني والدولي.

١١٧ - ويلزم الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن مسائل التجارة والتنمية المستدامة الناشئة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع مراعاة السياق المميز لكل من هذه الاتفاقات.

(أ) يلزم إجراء المزيد من الدراسات التحليلية لكل قطر على حدة لاستعراض الفعالية البيئية والكفاءة الاقتصادية لأدوات محددة من أدوات السياسات المستخدمة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك التدابير التجارية والتدابير الإيجابية، بغية تحقيق أهداف هذه الاتفاقات.

(ب) ينبغي استكشاف الحوافز والآليات على الصعيدين الوطني والدولي التي تشجع الوصول الى التكنولوجيات ونشرها، كما تشجع التجارة والاستثمار، عملا على ترويج استخدام بدائل غير ضارة بيئيا، بغية معالجة المشكلة البيئية التي يستهدف الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف معالجتها.

٣ - المسائل المعلقة والمسائل الناشئة

١١٨ - لعل لجنة التنمية المستدامة ترغب في أن توصي بالعمل مستقبلا في المجالات التالية:

(أ) دور توليد ونشر تكنولوجيات سليمة بيئيا في تعزيز التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية؛

(ب) الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(ج) إنشاء آليات لمراعاة الأوضاع والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(د) المسائل التجارية والبيئية الناشئة في تصميم وتنفيذ التدابير الإيجابية الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(هـ) الحوافز وترتيبات الشراكة القائمة على التبادل المنصف والعادل للفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية في تعزيز حفظ التنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال العمل الذي يقوم به الأونكتاد في إطار مبادرة التجارة البيولوجية (BIOTRADE)؛

(و) التأثيرات التجارية للمعايير المتفق عليها دوليا على نظم الإدارة البيئية.

## الحواشي

(١) "تحقيق التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية: التقدم المحرز مؤخرا والقضايا المعلقة" (TD/B/COM.1/3)، جنيف ١٩٩٦.

(٢) انظر منظمة التجارة العالمية، "تقرير اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة لعام ١٩٩٦"، الفقرة ١٦٧، (PRESS/TE 014)، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(٣) لجنة التنمية المستدامة، الدورة الثانية، القرار المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة. "تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الثانية"، الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٥ (E/1994/33)، الفقرة ٣٠.

(٤) دعا جدول أعمال القرن ٢١ البلدان الصناعية، والبلدان الأخرى التي تكون في وضع يسمح لها بذلك، أن تعزز جهودها على عدة جبهات، من بينها، "كفالة أن تأخذ عمليات تنسيق السياسات بعين الاعتبار مصالح وشواغل البلدان النامية، بما في ذلك الحاجة إلى تشجيع الإجراءات الإيجابية الرامية إلى دعم جهود أقل البلدان نموا لوقف تهميشها في الاقتصاد العالمي" (الفقرة ٢-٣٥ (ج)).

(٥) انظر الفرع المتعلق بالعولمة. "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (التقرير الختامي للأونكتاد عن دورته التاسعة، TD/378، الجزء الأول، الفرع ألف).

(٦) لجنة التنمية المستدامة، المرجع السابق ذكره، الفقرة ٣٠.

(٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "تقرير الاستثمار العالمي"، ١٩٩٦.

(٨) لوحظ في تقرير أخير أن تحرير التجارة يمكن أن يسهم إسهامات متعددة في تمويل الاستثمارات البيئية وذلك بواسطة (أ) توفير النقد الأجنبي اللازم؛ (ب) جعل الانتاج أقل تلويثا واتاحة تكنولوجيا مكافحة التلوث؛ و (ج) جذب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر الى البلد. انظر تيودور بانايوتو، "مصفوفة الخيارات في مجال السياسات والأدوات المالية"، في الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بالقضايا المالية في جدول أعمال القرن ٢١، ٦-٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، مانيلا، الفلبين.

(٩) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٠٩.

(١٠) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٠٩.

(١١) لجنة التنمية المستدامة، الدورة الثالثة، المقرر المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة. تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الثالثة. الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفقرة ٥٨.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المبادئ التوجيهية الإجرائية بشأن التجارة والبيئة، 98 (93) OECD/GD، باريس، ١٩٩٣. وهذه المبادئ التوجيهية تبلورت بدرجة أكبر في التقرير المعنون منهجيات لاستعراضات البيئة والتجارة 103 (94) OECD/GD). وترد ردود حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الاستبيان الذي أعدته أمانة تلك المنظمة بشأن تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية في تقرير المنظمة المعنون "تنفيذ المبادئ التوجيهية الإجرائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التجارة والبيئة 98 (96) OECD/GD، باريس، ١٩٩٦. وقد أجرى عدد قليل فقط من الحكومات عمليات استعراض بيئية، بما في ذلك تقييم المسائل البيئية المتصلة بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأجرت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك عمليات استعراض بيئية لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). ومن الناحية العملية، يمكن اعتبار الآثار البيئية للسياسات التجارية جزءا من متطلبات تقييم بيئي أوسع.

(١٤) أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ورقة معلومات أساسية عن الاستعراضات البيئية.

(١٥) "ومع ذلك، ينبغي أن تـُبقي اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية قيد الاستعراض كغاية أحكام الشفافية القائمة فيما يتعلق بالتدابير البيئية المتصلة بالتجارة". منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٨٩.

(١٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "مناقشة السياسة المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية"، TD/B/WG.6/10، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(١٧) جاء في تقرير رسمي أعدته اللجنة الأوروبية أن البلدان النامية يمكن أن تستفيد من الأحكام المتعلقة بالجداول التفاضلية للامتثال للتدابير البيئية المتصلة بالتجارة، مثل الاستثناءات المحددة المدة، أو استخدام فقرة شرطية خاصة بالمعاملات الصغيرة.

(١٨) لجنة التنمية المستدامة، الدورة الثالثة، المقرر المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، الفقرة ٥٧.

(١٩) الأونكتاد، المنتجات المفضلة من الناحية البيئية بوصفها تمثل فرصا تجارية للبلدان النامية، UNCTAD/COM/70، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٢٠) شجع جدول أعمال القرن ٢١ (الفصل ٤) على توسيع نطاق برامج التوسيم الإيكولوجي وسائر البرامج الإعلامية المتعلقة بالمنتجات والمتصلة بالبيئة التي ترمي إلى مساعدة المستهلكين على اتخاذ قرارات واعية فيما يتعلق بالشراء (الفقرة ٤-٢١).

(٢١) لجنة التنمية المستدامة، الدورة الرابعة، المقرر المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، الفقرة ٥.

(٢٢) إلا أن المقياس ١٤٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس بشأن نظم الإدارة البيئية يستند إلى الالتزام بالامتثال للتشريعات والقواعد الوطنية في مجال البيئة وليس بقيم أو عتبات محددة.

(٢٣) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٨٥.

(٢٤) انظر على سبيل المثال لجنة التنمية المستدامة، الدورة الثالثة، المقرر المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، الفقرة ٦٩، وكذلك عن لجنة التنمية المستدامة، الدورة الرابعة، المقرر ١/٤ المتعلق بالتجارة، والبيئة والتنمية المستدامة، الفقرة ٣ - أ.

(٢٥) جدول أعمال القرن ٢١، الفقرة ٣٨-٢٦.

(٢٦) "يكمن الدور الخاص للأونكتاد في ميدان التجارة والبيئة في تحليل السياسات ومناقشتها، والعمل المفاهيمي، وبناء توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن التفاعل بين السياسات البيئية والسياسات التجارية، ونشر المعلومات لدى واضعي السياسات، وتشجيع بناء القدرات وتقديم المساعدة في شأنها. وينبغي إيلاء عناية خاصة لمشاكل البلدان النامية وظروفها الخاصة، بما في ذلك أقلها نموا. وينبغـــي أيضا إيلاء العناية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية"، الأونكتاد، الفقرة ٣ (أ) من الاستنتاج ٤٠٧ (د -٤٠)

(٢٧) يجدر بالملاحظة أن القدرة على المنافسة الدولية ليست سوى أحد العوامل التي ستأخذها الحكومات الوطنية في الاعتبار عند تقييم فعالية السياسات البيئية. ولدى النظر في مختلف الخيارات السياسية، تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه ينبغي اعتماد مجموعة من السياسات البيئية والاجتماعية والتجارية التي توفر مجتمعة أكبر المكاسب في مجال الرفاه. ويمكن أن ترجح كفة اعتبارات الرفاه الوطني

على كفة الاهتمامات المتعلقة بالقدرة على المنافسة على مستوى الشركة أو القطاع. والقدرة على المنافسة على مستوى الشركة أو القطاع، ومفهوم الرفاه الاجتماعي الوطني هامان كلاهما.

(٢٨) في الوقت نفسه، تم الاعتراف على نطاق واسع بأنه ليس من الملائم تخفيف المعايير البيئية أو التراخي في انفاذها بغية تشجيع التجارة والاستثمار. انظر على سبيل المثال لجنة التنمية المستدامة، الدورة الرابعة، المقرر ١/٤ المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، الفقرة ٤ - ج، لجنة التنمية المستدامة، تقرير عن أعمال الدورة الرابعة. E/1996/28 و E/CN.17/1996/38.

(٢٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المصدر نفسه، الفقرة ٢٥.

(٣٠) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٧٦.

(٣١) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٧١.

(٣٢) قرار الجمعية العامة ١٦٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الجزء ثانيا، الفقرة ١٩.

(٣٣) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٧٤ '١'.

(٣٤) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٧٤ '٦'.

(٣٥) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٧٥.

(٣٦) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٧٨.

(٣٧) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٧٣.

(٣٨) منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٦، "التجربة المتصلة باستخدام التدابير التجارية الواردة في اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض"، باريس، ١٢-١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧.

(٣٩) للاطلاع على وصف للدراسة، انظر TD/B/COM.1/3/Misc.2.

(٤٠) للاطلاع على وصف لدراسة منظمة الأغذية والزراعة انظر "التجارة والبيئة والتنمية الزراعية والريفية المستدامة: أنشطة المتابعة"، CCP: 97/15.

(٤١) للاطلاع على التقدم المحرز بشأن الأعمال المقترحة للأونكتاد، انظر إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، "أنشطة الأونكتاد بشأن التجارة والبيئة والتنمية ١٩٩٥-١٩٩٦"، مذكرة من أمانة الأونكتاد، ورقة المعلومات الأساسية رقم ٢١ للجنة التنمية المستدامة، الدورة الرابعة. وانظر أيضا TD/B/COM.1/3/Misc.2.

(٤٢) انظر على سبيل المثال لجنة التنمية المستدامة، الدورة الثالثة، المقرر المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، الفقرة ٦٦.

(٤٣) انظر على سبيل المثال منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٧٣.

(٤٤) تغير المناخ عام ١٩٩٥، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتغير المناخ. مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم الثاني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

(٤٥) لجنة التنمية المستدامة، المقرر المتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية، الدورة الثالثة، الفقرة ٧٢.

(٤٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر: منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرات ٢١٢ الى ٢١٨.

(٤٧) المناقشات بشأن التجارة والبيئة والتنمية في الأونكتاد ولجنة التنمية المستدامة واللجنة المعنية بالتجارة والبيئة أشارت إلى مسألة إمكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها في سياق التدابير الإيجابية. وقد عددت لجنة التنمية المستدامة هذه التدابير بوصفها أدوات لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تدخيل التكاليف البيئية (مقرر عام ١٩٩٥ بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، الفقرة ٥٢) أو الوفاء بالأهداف المتفق عليها بين أطراف متعددة بموجب اتفاقات بيئية متعددة الأطراف (مقرر عام ١٩٩٦، الفقرة ٣ (ب)). وفي الوقت الذي يركّز فيه تقرير اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة على توليد التكنولوجيات السليمة بيئيا وإمكانية الحصول عليها ونقلها وعلاقتها بالاتفاق المتعلق بالنواحي المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، فإنه يشير أيضا إلى مسألة امكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها في أجزائه المتصلة بالمتطلبات البيئية (الفقرة ٦٣)، والتوسيم الإيكولوجي (الفقرة ٨٠)، وإمكانية الوصول إلى الأسواق وتحرير التجارة (الفقرة ٩٩ والفقرة ١١٠)، والسلع المحظورة محليا (الفقرة ٢٠٥) والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (الفقرات ٢٥ و ١٧٣ و ٢٠٧). انظر تقرير اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة، المرجع السابق ذكره.

(٤٨) منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ٢٠٨.

(٤٩) بعض القضايا تنظر فيها حاليا الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي التي تدرس أيضا أوجه التكامل والعلاقة بين أهدافها والاتفاق المتعلق بالنواحي المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. انظر منظمة التجارة العالمية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ٢٠٩.

(٥٠) مضبطات جلسات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني ببروتوكول مونتريال، جنيف، آب/أغسطس ١٩٩٦.

(٥١) مضبطات جلسات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، جنيف، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(٥٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فريق الخبراء المعني بالتقييم التكنولوجي والاقتصادي، تقرير مقدم الى الدول الأطراف، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الصفحات ١١-٢٣ (من النص الانكليزي).

(٥٣) وفقا لبعض التقديرات فإن حماية البيئة تستأثر بما بين ٠,٦ و ٤,٢ في المائة من إنفاق الحكومات على البحث والتطوير في عدد منتقى من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. انظر P.G. Sternberg, Research Policy 5 (1996).

(٥٤) Proops, J.; Steele, P. and D. Pearce, The internalization of environmental costs and resource values: a conceptual study (تدخيل التكاليف البيئية وقيم الموارد: دراسة مفاهيمية) (UNCTAD/COM/27)، حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ Karp, L., Review of environmental damage estimates in agriculture and internalization measures (استعراض تقديرات الأضرار البيئية في مجال الزراعة وتدابير التدخيل) (UNCTAD/COM/52)، نيسان/أبريل ١٩٩٥.

(٥٥) الأونكتاد، تأثير تدخيل التكاليف الخارجية على التنمية المستدامة (TD/B/40 (2)/6)، شباط/فبراير ١٩٩٤.

(٥٦) المفهوم هنا هو "قدرة البلد على انتاج سلع وخدمات تصمد لمحك الأسواق الدولية بينما يجني مواطنوه مستوى معيشة آخذا في الارتفاع ومستداما في الأجل الطويل". Charnovitz, S., Environmental trade measures and economic competitiveness: an overview of the issues (التدابير التجارية البيئية والقدرة التنافسية الاقتصادية: عرض عام للمسائل)، في: السياسات البيئية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والقدرة التنافسية الصناعية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، ١٩٩٣.

(٥٧) T. Panayotou, Internalization and competitiveness (التدخيل والقدرة التنافسية) (UNCTAD/COM/Misc.)، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٥٨) أثرت المعوقات أيضا، سواء الحقيقية أو المتصورة على تدخيل التكاليف في البلدان المتقدمة النمو.

(٥٩) يكون التدخيل من طرف واحد للتكاليف البيئية في قطاع السلع الأساسية ميسورا للبلدان النامية إذا انعكست معظم الزيادة في التكاليف البيئية في الأسعار الدولية للسلع الأساسية ولم تؤد هذه الزيادة في الأسعار إلى انخفاض كبير في حصائل النقد الأجنبي. ولكن تحليل الأونكتاد (TD/B/CN.1/29) بيّن أنه حيث أن الزيادة في الأسعار الدولية للسلع الأساسية من المحتمل أن تؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، من الواضح لزوم النظر في ترتيبات أخرى.

(٦٠) يعني ذلك ضمنا اتخاذ تدابير تفاضلية للوصول إلى الأسواق بالإضافة إلى التدابير القائمة. ولكن ينبغي ألا تبطل هذه التدابير نشوء فرص نتيجة للشروط العادية للوصول إلى الأسواق.

(٦١) الفقرة ٨ (ب) من المقرر ١/٤ الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة.

(٦٢) سيعقد الفريق الدولي المعني بدراسة المطاط، بالتعاون مع الأونكتاد، اجتماع مائدة مستديرة يبدأ في حزيران/يونيه ١٩٩٧ ويتناول موضوع التدخيل في حالة المطاط الطبيعي والاصطناعي.

(٦٣) انظر أيضا منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون "Saving Biological Diversity: Economic Incentives" (حفظ التنوع البيولوجي: الحوافز الاقتصادية)، ١٩٩٦.

(٦٤) رحبت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة بمبادرة التجارة البيولوجية (BIOTRADE) وحثت على إجراء المزيد من المشاورات في هذا الشأن. واستجابة لذلك، قدمت أمانة الأونكتاد عرضا لمبادرة التجارة البيولوجية في الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (مؤتمر الأطراف الثالث) الذي عقد في بوينس آيرس (من ٤ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦). وأكد مؤتمر الأطراف الثالث على ضرورة التنسيق الوثيق مع الأونكتاد في مجالي الوصول إلى الموارد الوراثية والتدابير الحافزة.

- - - - -